الفصل الأول

التفرقة بين الجنسين

في

المجتمعات العربية

obeikandl.com

التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية

يخضع الفرد بعد ولادته إلى عملية تنشئة اجتماعية التي من المحتمل أن يتلقى فيها تفرقة في المعاملة ي مجال الحياة المختلفة بناء على اختلاف جنسه كونه ذكر أو أنثى بحيث تترك بالنتيجة تأثيراً في سلوكه. من هنا جاء هذا الفصل لدراسة مظاهر التفرقة بين الجنسين في هذه المجتمعات العربية بعد الوقوف على التعريف بهذه التفرقة.

المبحث الأول

مفهوم التفرقة بين الجنسين

يحصل أحيانا ان نلاحظ وجود نوعين من أنواع التنشئة قائم على جنس الفرد كونه ذكر أو أنثى، كما يمكن ملاحظة بعض المظاهر اللفظية والعملية المميزة لهذين النوعين من التنشئة. ومن أجل فهم أوسع لكيفية حصول هذه التفرقة يتطلب الأمر الوقوف على التعريف بالتنشئة الاجتماعية، باعتبارها هي العملية التي يتم فيها ومن خلالها التفرقة بين الجنسين أولاً، ثم التعريف بالتفرقة بين الجنسين ثانيا، وهذا ما سيتم تفصيله في مطلبين.

المطلب الأول

تعريف التنشئة الاجتماعية

وردت تعريفات عديدة بشأن التنشئة الاجتماعية، فقد عرفت على أنها عملية تحويل الكائن البشري إلى كائن اجتماعي نافع في المجتمع عبر نقل معايير وقيم وممارسات وثقافة [1]

---

[1] تعتبر القيم "مصدر أحكام ومؤشر الجماعة في أحكامها بحكم كونها محصلة تاريخية لتجربة الجماعة وحياتها وملخص مجمل ما اكتسبته خلال مسارها التطوري في مواجهتها للظروف التي صادفتها". حول ذلك أنظر:
د. عباس مكي، و د. زهير حطب، السلطة الأبوية والشباب: دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها، لبنان، معهد الإنماء العربي، 1978، ص 8- 9. كما تُعرف القيم في المفهوم العام على أنها: تلخيص لظواهر حدثت ورسخت وأصبحت تُعبر عن رموز منطوقة تتحكم في السلوك الإنساني مصدرها المباشر التقاليد والعادات في الحياة الاجتماعية لمجتمع ما. حول ذلك أنظر:
أميل فهمي حنا شنوده، التربية السياسية والوعي السياسي لطلاب كليات التربية: دارسة ميدانية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1978، ص 20. ويحدث أن يكون لبعض هذه القيم أبعادا سياسية لتكون بحد ذاتها قيما سياسية لها تأثير في السلوك السياسي. فالقيم السياسية هي "ذلك النوع من القيم المرتبط بظاهرة السلطة والعلاقات داخلها، أي بين أفراد الطبقة الحاكمة وخارجها، أي سلوك المحكومين في التعامل معها". حول ذلك أنظر:

Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, People & Politics: An Introduction to Political Science, New York, John Wiley & Sons, Inc., 1977, p.100.

فضلا عن ما تقدم، تمثل القيم الاجتماعية أحد أركان أو مركبات الثقافة إلا وهو الجانب المعنوي منها والتي تؤثر على التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد والمجتمع وكأنها ضابط أو محرك للممارسات الاجتماعية أو بالاحرى السلوك الاجتماعي السياسي الذي يمثل الجانب المادي أو الملموس للثقافة. وتُعد الثقافة السياسية فرع من الثقافة العامة أو أنها ذلك الجزء من الثقافة العامة الذي له أبعادا أو تأثيرات سياسية على سلوك الفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها.

المجتمع إلى الجيل أو المواليد الجديدة باللجوء إلى بعض الأساليب. فضلا عن ما تقدم، عرفت التنشئة الاجتماعية بالاستناد إلى أبعادها الحياتية، والاجتماعية، والنفسية، والنفسية والاجتماعية وأخيرا الانثروبولوجية. يُركز التعريف الحياتي على أن: التنشئة تقوم بتحويل الجانب الحيواني في الإنسان إلى جانب اجتماعي، أما التعريف الاجتماعي فأنه يُركز في دور هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية كالأسرة والمدرسة في تحويل هذا الكائن الحيواني إلى كائن بشري. ويُشدد التعريف النفسي على استعدادات الفرد الفطرية في اكتساب عملية التنشئة الاجتماعية السياسية أما التعريف النفسي الاجتماعي فأنه يأخذ بالتعريفين الاجتماعي والنفسي معا. وأخيرا فأن أصحاب التعريف (الانثروبولوجي) يركزون في أكثر من جانب بحيث يُعرفون التنشئة الاجتماعية السياسية انطلاقا من اعتبار دور الجوانب الحياتية والسلوكية والثقافية مشتركة معا في تنشئة الفرد. فضلا عن ما تقدم، يُعتقد أن للتنشئة نطاق واسع يشمل كل المجتمع، وآخر ضيق يشمل الأسرة وتحويل الفرد إلى كائن اجتماعي، وفي الحقيقة لا يمكن الفصل بين الاثنين. أي التنشئة يمكن أن تشمل المفهومين معاً؛ لأن الأسرة تؤثر في المجتمع كما أن الأخير يؤثر فيها [1].

وقد يمكن القول أن التنشئة الاجتماعية هي العملية المستمرة التي يكتسب بفضلها الفرد المعايير والقيم والممارسات والثقافة بواسطة هيئات متعددة فضلاً عن استعداده الفطري، وبوسائل مختلفة، بشكل تساعده على أتباع سلوك يتكيف مع حاجات المجتمع، وتُعين الأخير بالنتيجة على الاستمرار والاستقرار الاجتماعي. كما عرفت التنشئة الاجتماعية على أنها العملية التي يكتسب الفرد بواسطتها النمو الحياتي والعواطف والمشاعر والمعارف والمعايير والمعتقدات والقيم والمواقف والأحكام والثقافة التي تؤثر في سلوكه الاجتماعي، أي أنها عملية تنشئة الفرد جسميا أو عضويا ونفسيا واجتماعيا وثقافيا. أما التنشئة الاجتماعية السياسية فهي العملية التي يكتسب الفرد بواسطتها النمو الحياتي والعواطف والمشاعر والمعارف والمعايير والمعتقدات والقيم والمواقف والأحكام والثقافة التي تؤثر في سلوكه الاجتماعي السياسي معاً [2].

وتتم عملية التنشئة الاجتماعية السياسية بواسطة هيئات أولية كالأسرة والأقرباء والأصدقاء، والقبيلة والديوانية، ومن هيئات ثانوية كالمؤسسة الدينية ومؤسسات المجتمع المدني والنظام السياسي وهيئاته الفرعية كالمدرسة ووسائل الاتصال الجماهيري وغيرها. وتبين من العديد من الدراسات أن تأثير الهيئات الأولية كالأسرة والأقرباء والأصدقاء والقبيلة يزداد بحكم كونها أقرب إلى الفرد من الناحية القرابية والعاطفية والاتصالية، في حين يزداد

---

[1] رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربية: دراسة أنموذجي الكويت والبحرين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص 9- 11.

[2] المصدر نفسه، ص 9-11، 15.

تأثير النظام السياسي في صعيد الهيئات الثانوية مقارنة بالديوانية والدين ومؤسسات المجتمع المدني بحكم امتلاكه وسائل مؤثرة في التنشئة الاجتماعية السياسية، وخصوصا وسائل الثواب والعقاب. وكلما كانت هذه الهيئات أصيلة ومنبثقة من التراث كان لها دوراً أكبر في التأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية كما هو الحال مع الأسرة والقبيلة والديوانية في المجتمعات العربية مقارنة مع بعض مؤسسات المجتمع المدني المتأثرة في التراث الغربي كالحداثة والليبرالية [1].

وتتأثر عملية وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وهي تؤدي وظائفها، بعوامل عديدة كالعوامل الحياتية، كالعرق والجنس والسن وحجم الأسرة والشخصية والأحداث التاريخية، والعوامل البيئية، كالوضع الاقتصادي الاجتماعي والوسط الجغرافي الاجتماعي والحراك الاجتماعي والبيئة الدولية، ويسهم كل من هذه العوامل بتأثير معين في التنشئة الاجتماعية السياسية، ولكن يحصل أحيانا أن لم يمتلك أي منها التأثير الحاسم في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية. ويحصل أن يكون لبعض منها أو مجموعة منها تأثيراً واضحاً في التنشئة الاجتماعية السياسية بالمقارنة مع بقية العوامل الأخرى، ويمكن القول فضلا عن ما تقدم؛ بأن للثقافة كمركب من القيم والممارسات الاجتماعية أبعاداً سياسية وتأثيراً بالنتيجة في التنشئة الاجتماعية السياسية، ويحصل أيضا أن يكون للتنشئة بالمقابل دوراً في أعادة أنتاج معظم هذه الثقافة، وتغيير بعض منها. أن محصلة عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في أي مجتمع عبر هيئاتها والعوامل المؤثرة فيها بما فيها الثقافة قد يسهم في وجود ثقافة عامة وسياسية معينة [2].

ما يُمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب أن التنشئة الاجتماعية السياسية هي العملية التي يكتسب الفرد بواسطتها النمو الحياتي والعواطف والمشاعر والمعارف والمعايير والمعتقدات والقيم والمواقف والأحكام والثقافة التي تؤثر في سلوكه الاجتماعي السياسي معاً. وتتم عملية التنشئة الاجتماعية السياسية بواسطة هيئات أولية وثانوية، وتتأثر عملية وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وهي تؤدي وظائفها، بعوامل عديدة كالعوامل الحياتية والعوامل البيئية.

وبعد تعريف التنشئة الاجتماعية السياسية كمفهوم عام، يبقى معرفة التنشئة القائمة على التفرقة بين الجنسين بشكل خاص التي هي موضوع دراستنا، وهذا ما يتطلب الانتقال إلى المطلب الثاني.

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول هذه المفاهيم ومضمونها راجع: المصدر السابق، ص 15.
[2] للمزيد من التفاصيل حول هذه المفاهيم ومضمونها راجع: المصدر نفسه، ص 15.

المطلب الثاني

تعريف التفرقة بين الجنسين

يتطلب دراسة التفرقة بين الجنسين الوقوف أولا على التعريف بها لكي يتسنى لنا من ثم دارسة مظاهرها وجذورها وآثارها الاجتماعية السياسية أخيرا. من هنا جاء هذا المطلب لمعالجة ذلك. يمكن تعريف التفرقة بين الجنسين أو التنشئة الاجتماعية للمراة على أنها نوع من أنواع التنشئة الاجتماعية التي تستند على جنس الفرد كونه أنثى أو ذكر بشكل قد يقود إلى تحيز لصالح الذكر على حساب الأنثى أو العكس في مجالات الحياة المختلفة كما في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما يقود إلى سلوك اجتماعي سياسي للأنثى يختلف عن ندها الذكر، فالقيم الاجتماعية التي تحدُّ من خروج المراة إلى مكان العمل أو الاحتكاك بالرجال قد تمتد إلى المجال السياسي بحيث تحد من حركة المراة للمشاركة في الانتخابات على سبيل المثال كما سنأتي على دراسة ذلك في الفصل الثالث. وتمتاز بهذه التفرقة بين الجنسين بعض المجتمعات دون غيرها. وتؤثر عوامل وظروف ومتغيرات عديدة في التفرقة بين الجنسين كما سنأتي على دراسة ذلك في الفصل الثاني.

وعلى مستوى دراستنا التي تركز على التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية، توصلت بعض الدراسات العربية إلى وجود بعض المظاهر والممارسات التي تؤشر وجود تفرقة بين الجنسين، فقد توصلت دراسة مصرية إلى تأيد 63,1٪ من افراد عينة الدراسة وجود تفرقة بين الذكر والأنثى تتحيز إلى الذكور في المجتمع المصري مقابل عدم تأييد 36,1٪ [1].

ما يُمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب أن التفرقة بين الجنسين هي نوع من أنواع التنشئة الاجتماعية التي تستند على جنس الفرد كونه أنثى أو ذكر بشكل قد يقود إلى تحيز لصالح الذكر على حساب الأنثى أو العكس في مجالات الحياة المختلفة كما في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما يقود إلى سلوك اجتماعي سياسي للأنثى يختلف عن ندها الذكر، وتؤثر عوامل وظروف ومتغيرات عديدة في التفرقة بين الجنسين، ومن المحتمل أن يكون لها أبعاداً سياسية.

ما يُمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المبحث أن التنشئة الاجتماعية السياسية هي العملية التي يكتسب الفرد بواسطتها النمو الحياتي والعواطف والمشاعر والمعارف والمعايير والمعتقدات والقيم والمواقف والأحكام والثقافة التي تؤثر في سلوكه الاجتماعي السياسي معاً. وتتم عملية التنشئة الاجتماعية السياسية بواسطة هيئات أولية وثانوية، وتتأثر عملية وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وهي تؤدي وظائفها، بعوامل عديدة كالعوامل الحياتية والعوامل البيئية، أما التفرقة بين الجنسين فهي نوع من أنواع التنشئة الاجتماعية التي تستند

---

[1] مي عبد الله، الموقف التعليمي والصحي والتسلية وأنماط التنشئة في الريف الأردني، رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1996، ص 42.

إلى جنس الفرد كونه أنثى أو ذكر بشكل قد يقود إلى تحيز لصالح الذكر على حساب الأنثى أو العكس في مجالات الحياة المختلفة كما في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما يقود إلى سلوك اجتماعي سياسي للأنثى يختلف عن ندها الذكر، وتؤثر عوامل وظروف ومتغيرات عديدة في التفرقة بين الجنسين، ومن المحتمل أن يكون لها أبعاداً سياسية.

وبعد أن تعرفنا على التعريف بالتنشئة الاجتماعية، والتفرقة بين الجنسين كأحد أنواعها، يبقى دراسة مظاهر هذا النوع الأخير من التنشئة، وهذا ما يعالجه المبحث الثاني.

المبحث الثاني

مظاهر التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية

وبعد دراسة مفهوم التفرقة بين الجنسين، فما هي المظاهر اللفظية والعملية أو الظاهرة للعيان للتفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية؟ تحاول دراستنا هنا البحث في مظاهر التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية في مجالات ستة هي التفرقة في الخصائص الشخصية للجنسين، والتخصص في توزيع الوظائف بين الرجل والمرأة، وحرية الحركة التصرف، والمنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، والحقوق الاجتماعية، وسيتم معالجة كل ذلك في مطلبين:

المطلب الأول

التفرقة في الخصائص الشخصية وتوزيع الوظائف وحرية الحركة والتصرف

تشير بعض الأدبيات المتخصصة في تأثير جنس الفرد في تنشئة الاجتماعية إلى وجود بعض المظاهر التي تؤشر تميزاً وتفريقاً بين الذكور والإناث وهم يخضعوا لعملية التنشئة الاجتماعية، ومن بين هذه المظاهر التي سيتم دراستها هنا هي التفرقة بين الجنسين في مجال الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، والاختلاط بين الجنسين، وعلى التعاقب.

أولا: التفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية: يُمكن القول أن الخصائص الشخصية للفرد تشمل جنسه كونه ذكر أو أنثى، وعمره، والتقدير الذاتي للصحة [1]. ومن بين صور التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية فضلا مجتمعات أخرى الرأي بأن للمرأة خصائص شخصية تختلف عن الرجل، فقد توصلت دراسة أردنية إلى أن المرأة تتميز بالذكاء والكيد،

---

[1]Henk Dekker, Henk Dekker, "Democratic Citizen Competence: Political-Psychological and Political Socialization Research Perspectives", in: Russell F. Farnen, Henk Dekker, Rudiger Meyenberg, and Daniel B. German, Democracy, Socialization And Conflicting Loyalties In East And West: Cross-National And Comparative Perspectives, London, Macmillan Press Ltd, 1996, p. 401.

والقوة، ولكنها لا تؤمن بقدراتها، وتغالي بدلا من ذلك من قدرات الرجل، وتتميز بالسلبية في الحكم على قدراتها، وضعف وضعها الاقتصادي والاجتماعي، والتنظيمي، والبشري في المجتمع الأردني، في حين يتمتع الرجل بشخصية أقوى من المرأة، وأكثر قدرة على التحمل وأكثر عقلانية وخبرة وتجربة من المرأة [1].

وتوصلت دراسة اردنية أخرى إلى أن الذكور يتفوقون على الإناث في مفهوم الذات والشعور بالتفوق والثقة بالنفس بالنتيجة، هذا على عكس دراسة اردنية أخرى أظهرت تفوق الإناث على الذكور في مفهوم الذات [2]، مع ذلك توصلت دراسة مصرية إلى الإقرار بحقيقة أن عدد الرجال النابغين يفوق عدد النساء رغم عدم اتفاق الدراسة الأخيرة مع عالم النفس (سكموند فرويد) الذي يؤكد على الحقيقة التي تشير إلى أن واقع الحال يشير إلى أن الرجل يتمتع بمقام السيد بينما تتمتع المرأة بمقام العبد [3]، وترى دراسة مصرية أخرى أن المرأة لا تتساوى مع الرجل في الاستعدادات والمواهب [4]، على صعيد آخر، توصلت دراسة لبنانية بأن الشاب الذكر يمتثل لسلطة المنع الأبوية بنسبة (44,8٪) وهي اقل (70,85٪) مما تتمثل الفتاة لسلطة المنع الأبوية رغم أن هذه السلطة هي لغير صالحها وتطال مجمل حياتها وحركتها وكيانها ووجودها [5] أي أنها تتميز بخاصية المحافظة والطاعة. ومن مؤشرات التفرقة في مجال الخصائص الشخصية لجنس الفرد التي لا زالت قائمة في أوربا هو تخصيص درجات هوائية للنساء وأخرى للرجال كما موجود في هولندا، ووجود توالیت نسائية وأخرى رجالية، ووجود مبولة للرجال وليس للنساء، كما في الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا واحتمال في باقي أوربا، وعدم وجود نساء ضمن فريق كرة قدم رجالي مثلاً، أو أن يلعب فريق قدم نسائي ضد فريق قدم رجالي على المستوى المحلي أو الدولي، وندرة وجود المرأة في العاب القوى كالملاكمة والمصارعة وما إلى ذلك [6]. وهذا يؤشر وجود اعتراف غير مباشر وصريح بوجود فروق جنسية أو/و عضوية بين الرجال والنساء وإلا لماذا هذا التمييز في المعاملة؟

يُخلص من ما تقدم من هذه الدراسات الأردنية والمصرية واللبنانية إلى وجود تفرقة بين الذكور والإناث في مجتمعات الدراسة في مجال جنس الفرد كونه أنثى أو ذكر ولصالح

---

[1] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، 1994، ص 40-41، 45، 52، 55، 65.

[2] صفية محمود يوسف جبالي، العلاقة بين أساليب الوالدية في التنشئة الاجتماعية ومفهوم الذات عند طلبة الثاني الإعدادي، رسالة ماجستير في التربية وعلم النفس التربوي، مقدمة إلى جامعة اليرموك، الأردن، 1989، ص 31- 32.

[3] د. نوال السعداوي، دراسات عن المرأة والرجل في المجتمع العربي، الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1990، ص 58-60.

[4] فؤاد دياب، في: د. لويس كامل مليكه (محرر)، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، المجلد الثاني، مصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص 280- 281.

[5] د. عباس مكي، ود. زهير حطب، مصدر سبق ذكره، ص 220- 222.

[6] عاش كاتب هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية في الأعوام (2000- 2004) وهولندا في الفترة (2008- حتى ساعة كتابة هذا الكتاب).

التحيز لجنس الذكر بعدّ الأخير أفضل من الأنثى في الشخصية والذكاء والقوة البدنية والثقة بالنفس والتحمل والعقلانية والخبرة والتجربة.

وتوصلت دراسة أردنية أخرى إلى أن الذكور يتفوقون على الإناث في مفهوم الذات والشعور بالتفوق والثقة بالنفس بالنتيجة، هذا على عكس دراسة أردنية أخرى أظهرت تفوق الإناث على الذكور في مفهوم الذات [1]، وتؤكد دراسة مصرية نتائج الدراسة الأردنية الأولى حين أقرت بحقيقة أن عدد الرجال النابغين يفوق عدد النساء رغم عدم اتفاق الدراسة الأخيرة مع عالم النفس (سكموند فرويد) الذي يؤكد على الحقيقة التي تشير إلى أن واقع الحال يشير إلى أن الرجل يتمتع بمقام السيد بينما تتمتع المرأة بمقام العبد [2]، وترى دراسة مصرية أخرى أن الرجل لديه من الاستعدادات والمواهب ما يفوق المرأة [3]، على صعيد آخر، توصلت دراسة لبنانية بأن الإناث أكثر امتثالا (70,85٪) من امتثال الذكور (44,8٪) لسلطة المنع الأبوية رغم أن هذه السلطة هي لغير صالحها وتطال مجمل حياتها وحركتها وكيانها ووجودها [4] أي أنها تتميز بخاصية الطاعة أو/و الخضوع. والغريب قد يمكن القول أن من مؤشرات التفرقة في مجال الخصائص الشخصية لجنس الفرد التي لا زالت قائمة في أوربا هو تخصيص درجات هوائية للنساء وأخرى للرجال كما موجود في هولندا، ووجود توالیت نسائية وأخرى رجالية، ووجود مبولة للرجال وليس للنساء، كما في الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا واحتمال في باقي أوربا، وعدم وجود نساء ضمن فريق كرة قدم رجالي مثلاً، أو أن يلعب فريق قدم نسائي ضد فريق قدم رجالي على المستوى المحلي أو الدولي، وندرة وجود المرأة في العاب القوى كالملاكمة والمصارعة وما إلى ذلك [5]. وهذا يؤشر وجود اعتراف غير مباشر وصريح بوجود فروق جنسية أو/و عضوية بين الرجال والنساء وإلا لماذا هذا التمييز في المعاملة؟

يُخلص من ما تقدم من الدراسات الأخيرة الأردنية والمصرية إلى تفوق الذكور على الإناث في مفهوم الذات والشعور بالتفوق والثقة بالنفس والذكاء والاستعدادات والمواهب وعدم الامتثال للقرارات الأسرية، والتركيب العضوي والقوة العضلية.

وعلى صعيد مجتمعات الخليج العربية، توصلت أحدى الدراسات إلى أن المرأة الخليجية تقوّم على أنها ذات شخصية ضعيفة، وأقل ثقة بالنفس، وأكثر محافظة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن المرأة البحرينية سجلت درجات أعلى على صعيد قوة الشخصية، والثقة بالنفس بالمقارنة مع نظيراتها في باقي دول الخليج العربية الأخرى، وقد عللت هذه الدراسة

---

[1] صفية محمود يوسف جبالي، مصدر سبق ذكره، ص 31- 32.
[2] د. نوال السعداوي، مصدر سبق ذكره، ص 58-60
[3] فؤاد دياب، في: د. لويس كامل مليكه (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص 280- 281.
[4] د. عباس مكي، وزهير حطب، مصدر سبق ذكره، ص 220- 222.
[5] عاش كاتب هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (2000-2004) وهولندا في الفترة (2008- حتى الوقت الحاضر في (أيند هوفن) Eindhoven و(تير آبل) Ter Apelوفي مدينة (كامبا) Kampen في محافظة (فيغيزيل) Verijssel.

قبول الإناث بالأمر الواقع المتمثل بسيطرة الذكور في مجتمعاتهن إلى طابع المحافظة الذي تتميز به الإناث في هذه المنطقة رغم ادعاء قسم من عينة الدراسة كالبحرينيات، وإلى درجة ما الإماراتيات بالمساواة مع الرجل [1].

وتوصلت الدراسة نفسها إلى أنه في الوقت الذي نُظر إلى المرأة في مجتمعات الخليج العربية على أنها مصدر للحياة والقوة، إلا أنه نُظر إليها على النقيض من ذلك على أنها مخلوق ضعيف، وبلا حياء، وبحاجة إلى سيطرة مُحكمة [2]. وهذا ما يتطابق مع بعض نتائج دراسة أخرى توصلت إلى المرأة في مجتمعات الخليج العربية كما في البحرين والكويت، تقوم على أنها كائن ضعيف جسما، وعقلا، ورقيق، وخجول، وخاضع ومطيع، وسلبي، وجبان ومتردد، وغير موضوعي، ومعتمد على الآخرين، وضعيف الإرادة، وغير دقيق، على عكس الرجل الذي يقوم على أنه مستقل، وعدواني، وجريء، وصلب، ومسيطر، وشجاع، ومقدام، وموضوعي، وإيجابي، وذو إرادة، ودقيق [3]. فضلا عن ما تقدم وصفت المرأة في هذه المجتمعات بأنها عاطفية وحنونة وأنثوية ومهتمة بالمظاهر ومعتمدة على الذكور، في حين ينظر إلى الرجل على أنه يتصف بالعقلانية والموضوعية والقدرة على القيادة. وترى الدراسة الأخيرة عينها بأن المرأة في مجتمعات الخليج العربية مازالت تعاني السلبية، وعدم الثقة بالنفس، ومقتنعة وراضية بأن العمل خارج المنزل هو حالة اضطرارية وقتية وأن الهدف الأول لها يتركز في حياتها الزوجية وحياة أطفالها، وعدم ثقة النساء في قدرة غيرها من بين جنسها في تمثيلهن، وفقدان الوعي بأهمية أدوارهن أو نشاطاتهن في المجال العام، واعتقادهن بأن التفوق الثقافي والإبداع أمور خاصة بالرجال [4].

يُخلص مما تقدم، من الدراسات الخليجية بأنه ينظر إلى المرأة على صعيد الخصائص الشخصية بأنها مخلوق ضعيف جسما وعقلا، وذات شخصية ضعيفة، واقل ثقة بالنفس وبقدراتها وبقدرات غيرها من بني جنسها، وأكثر محافظة، وبلا حياء، وبحاجة إلى سيطرة مُحكمة، ورقيقة، وخجولة، ومقتنعة بواقعها، وخاضعة، ومطيعة، وسلبية، ومترددة، وجبانة، وعاطفية، وغير موضوعية، ومعتمدة على الذكور، وضعيف الإرادة، وغير دقيقة، وحنونة،

---

1 Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), Political Socialization in the Arab States, Boulder, Colorado, USA, Lynne Rienner Publishers, 1987., pp.97-98.

2 كانت النساء تباع كعبيد في آسيا القصوى بسبب العوز، وكانت النساء آخر من يُطعم في بعض القبائل الأفريقية، على اعتبار أن وجودهن في الأسرة هو وجود انتقالي في انتظار أن يتزوجوا، وقد باع رجل إنجليزي زوجته وأطفاله في نهاية القرن التاسع عشر، وهو عصر كان يفخر به كعصر الإحساس بالآخرين والحق، حول ذلك أنظر:

Ibïd, p.92.

3 على الطراح، "التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2)، صيف 2000، ص 81، 86- 87.

4 هند قاسم إبراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي: دراسة حالة البحرين، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص 69، 81، 104- 105، 149.

وانثوية، ومهتمة بالمظاهر رغم أنه ينظر إليها أحياناً على أنها مصدر للحياة والقوة، ورغم أن بعضهن سجلن درجات أعلى على مستوى قوة الشخصية والثقة بالنفس، على عكس الذكر الذي يقوّم على أنه مستقل، وعدواني، وجريء، وصلب، ومسيطر، وشجاع، ومقدام، وموضوعي، وإيجابي، وذو إرادة، ودقيق، وعقلاني، وقادر على القيادة.

يُخلص من كل ما تقدم على صعيد التفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية، ومن جميع الدراسات الأردنية والمصرية واللبنانية والخليجية إلى وجود تفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية حيث يُعدّ الرجل أفضل من المرأة في مجال الخصائص الشخصية كالتركيبة العضوية، والقوة العضلية والعقلية، والتقدير الذاتي، والثقة بالنفس، والشخصية، والقيادة والموضوعية، والشجاعة، والخضوع، والمحافظة، وتتشابه معظم هذه الدراسات العربية في معظم النتائج التي توصلت إليها. وبعد التعرف على التفرقة في مجال الخصائص الشخصية يتطلب الأمر دراسة مجال آخر من مجالات التفرقة، وهذا ما ينقلنا إلى الموضوع التالي.

ثانيا: التفرقة بين الجنسين في توزيع الوظائف: تشير بعض الدراسات العربية إلى وجود تفرقة بين الجنسين في مجال التخصص في توزيع الوظائف داخل الأسرة والمجتمع. فقد اتضح من دراسة مصرية بأنه يفضل أن تقوم أم العريس باختيار العروس له بدلا من قيام والد العريس بهذه المسؤولية، في حين يقوم الأب في العادة باختيار الزوج للبنت، فضلا عن البنت كأنثى تُعدّ أساساً في المجتمع المصري كربة بيت وفي هذا المجال أشارت غالبية عينة الدراسة (63,3 ٪- 67,8٪) إلى أن الزوجة هي التي ينبغي أن تختص وحدها بمسؤولية الأعمال المنزلية كأعداد الأكل وتنظيف وغسل الملابس وما شابه ذلك، وتربية الأولاد بدرجة تفوق الأب. وتوصلت الدراسة عينها إلى أن غالبية عينة الدراسة تُقصر عمل البيت على الزوجة وتفضل هذا الاتجاه على الرأي القائل بمشاركة الرجل الزوجة في الأعمال المنزلية سواء بشكل كلي أم بشكل جزئي [1]. ودعمت دراسة مصرية أخرى ما تقدم إذ خلصت إلى أن المنزل يُعد المكان الطبيعي للمرأة [2].

يُخلص من نتائج الدراستين المصريتين إلى أن وظيفة المرأة تتركز كربة بيت وزوجة تقوم بمسؤولية الأعمال المنزلية كأعداد الأكل وتنظيف وغسل الملابس وما شابه ذلك، وتربية الأولاد.

وتطابقت نتائج دراسة جزائرية مع تقدم من الدراسات المصرية، إذ وجدت ان الفتاة تربى على أن مهمتها الوحيدة في المجتمع الجزائري هي الزواج وتربية الأطفال، وبالتالي تصبح

---

[1] د. محمد عماد الدين إسماعيل، و د. رشدي قام منصور، و د. نجيب اسكندر إبراهيم، كيف نربي أطفالنا؟: التنشئة الاجتماعية للطفل في الأسرة العربية، مصر، دار النهضة العربية، ط2، 1974، ص 75- 79، 81، 101، 105- 106، 266-268، 277-278، 340.

[2] فؤاد دياب، في: د. لويس كامل مليكه (محرر)، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، المجلد الثاني، مصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، 280- 281.

الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها بعد الزواج هي الإنجاب وكأم لذكور بالدرجة الأولى ورعاية الزوج [1]. وتحاول الدراسة الجزائرية تلخيص وضعية المرأة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (1)

وضع المرأة بالمقارنة مع الرجل في مجال التخصص في توزيع الوظائف

الرجال	النساء
سلطة اقتصادية وسياسية	مركز المرأة محافظ دون سلطة اقتصادية
وجود عام وظاهر	وجود خاص ومعتزل
وجود المجال خارج المنزل	وجود مجال منزلي، البيت مقر نسوي بالدرجة الأولى
الحق في التعليم	حين اللزوم، تعليم في اختصاص التسيير المنزلي حتى سن الزواج
قلق حول صفاء النسل ووجوب الدفاع والمراقبة	اندماج جسدي ونسلي
يعتبر المرأة كوسيلة للإنجاب	السلبية والخضوع
المركز المثالي: أب عائلة	الوضعية المثالية: الأم الكبيرة

عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 26- 27.

يوضح الجدول أعلاه الوضعية التقليدية للمرأة باعتبار ان البيت هو مقر نسوي بالدرجة الأولى، والمركز المثالي لكل من الرجل والمرأة. حيث يبقى أب العائلة هو مثال الرجل، وتبقى الأم الكبيرة هي مثال المرأة، لأن الهدف المنشود لكليهما هو تأسيس أسرة. ولكن ترى الدراسة عينها حصول تغير في منزلة المرأة في الوقت الحاضر حيث اتسع المجال الاجتماعي التي توجد فيه المرأة، فهي في الدراسة حتى التعليم العالي، وهي في العمل، في مختلف ميادينه وتخصصاته [2].

يُلخص من نتائج الدراسة الجزائرية إلى تشابه نتائجها مع الدراستين المصريتين اللتان سبقتها في أن الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها الإناث هي الزواج والإنجاب وكأم لذكور بالدرجة الأولى ورعاية الزوج والمكوث في البيت أما الأب فهو رب العائلة، رغم حصول بعض التغير نحو خروج المرأة للتعليم والعمل.

وعلى صعيد المجتمع الأردني، توصلت بعض الدراسات الأردنية إلى شيوع فكرة في المجتمع الأردني مفادها ان الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وحياة البيت [3]، وتبين أيضا أن الرغبة

---

[1] عقاب نصيرة، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1994- 1995، ص 31، 36، 38، 42.

[2] المصدر السابق، ص 26- 27.

[3] د. مازن أحمد صدقي العقيلي، التنمية السياسية في الأردن: دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية, النهضة، المجلد (5) العدد (1)، كانون الثاني/يناير، 2005، ص 41.

والخيار المفضل لغالبية المبحوثين أن تبقى المرأة في البيت [1]، والعمل في الحقل أو البيت [2] ومن أهم الأدوار التي تنشأ عليها الأنثى في المجتمع الأردني هو دور الزوجة وتزويج البنات في سن مبكرة [3]، وبالرغم من موافقة [4] أغلبية أفراد عينة دراسة أردنية أخرى (75,37٪)، كما يوضح ذلك الجدول رقم (2) المذكور في الصفحة القادمة، على أن المرأة تستطيع أن تعمل وتهتم بشؤون البيت في الوقت نفسه، وموافقة نسبة (69,27٪) على أن المرأة تتمتع بقدرات مشابهة للرجل وتستطيع أن تظهرها إذا أعطيت لها الفرصة، لكن في الوقت نفسه هناك اتفاق بين أكثر من ثلثين عينة البحث (68,98٪) على أن الدور الأساس للمرأة هو في البيت لتربية الأطفال والعناية بالزوج [5].

يُخلص من هذه الدراسة الأردنية إلى أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وحياة البيت وتأدية دور الزوجة وتربية الأطفال والعناية بالزوج، والعمل في الحقل أو البيت، وتتشابه مع نتائج الدراسات المصرية والجزائرية التي سبقتها.

جدول رقم (2)

اتجاهات الأردنيين حول دور المرأة في المجتمع

العبارة	أوافق	لا أوافق	لا أعرف	المجموع
المرأة إنسان ضعيف في المجتمع ولا تملك حرية التصرف	43,76	٪54,29	٪1,95	2050 ٪100
الدور الأساسي للمرأة هو في البيت لتربية الأطفال والعناية بالزوج	16,98	٪30,59	٪0,44	2050 ٪100
المرأة تستطيع أن تعمل وتهتم بشؤون البيت في الوقت نفسه	75,37	٪22,59	٪2,05	2050 ٪100
المرأة تتمتع بقدرات مشابهة للرجل وتستطيع أن تظهرها إذا أعطيت لها الفرصة	69,27	٪27,27	٪3,46	2050 ٪100

د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 62.

---

[1] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 65.

[2] يحيى سليمان قسام، عوامل تغير القيم الاجتماعية في ريف دمشق، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، مقدمة إلى جامعة دمشق، 1997- 1998، ص 147.

[3] أمل سالم حسن العوادة، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1998، ص 23.

[4] وعند سؤال أفراد العينة عن اتجاهاتهم نحو دور المرأة في المجتمع عن طريق سرد بعض العبارات الخاصة بذلك، وفتح المجال لهم بالموافقة أو عدمها. حول ذلك أنظر: د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 62.

[5] المصدر نفسه، ص 62.

وتطابقت نتائج دراسة يمنية مع ما تقدم إذ خلصت إلى أن من بين مظاهر التفرقة بين الذكر والأنثى في المجتمع اليمني هو توجيه الذكور للعمل خارج المنزل والإناث للإعمال المنزلية [1].

يُخلص من الدراسة اليمنية إلى أن عمل المرأة يتركز داخل البيت أما الذكور فوظيفتهم تقع خارج المنزل، وتتشابه مع نتائج الدراسات التي سبقتها.

وعلى صعيد مجتمعات الخليج العربية كما هو الحال في المجتمع الكويتي يُشار إلى أن التنشئة الاجتماعية السياسية فيها تقوم على أساس التفرقة بين الذكور والإناث[2]، كما في مجال التخصص في توزيع الوظائف وتقسيم العمل بين الرجال والنساء[3]، فقد خلصت النتائج إلى أن دور الأم مقصور على تدبير شؤون المنزل، ورعاية الأبناء[4]، هذا بالرغم من أن بعض الدراسات ترى أن المرأة الكويتية كانت أوفر حظا من بقية النسوة في دول الخليج العربية الأخرى، إذ شاركت في ميدان التعليم والخدمات الطبية والهندسية والحياة الأدبية والثقافية والاجتماعية، فضلا عن زيادة نسبة أسهام المرأة في القوى العاملة الكويتية بين الأعوام (1980- 1985)، وتمكنها من الحصول على مناصب قيادية أبرزها مديرة جامعة الكويت في العام 1994، ومديرة في مؤسسات مالية، ومديرة لمراكز بحثية متخصصة[5]. بمعنى آخر أن دور المرأة الكويتية لم يقتصر على دورها كربة بيت. مع ذلك، وبالنقيض مع نتائج الدراسة الأخيرة، توصلت دراسة أخرى إلى أنه بالرغم من التطورات التي شهدها المجتمع الكويتي خصوصاً، وباقي مجتمعات الخليج العربية الأخرى على صعيد خروج المرأة للعمل، وزيادة عدد المتعلمات منها، إلا أن مكانتها لا زالت محددة عن طريق الرجال. فدور المرأة في المجتمع هي حاضرة ومحددة في هذه المجتمعات كأم/زوجة، ويُدعم هذا الرأي بإحصائية من الواقع تشير إلى أن نسبة النساء العاملات في الكويت هي 3٪ فقط من عدد النساء، وأن القلة منهن يستمرن في عملهن لمدة لا تتجاوز أكثر من ثلاث سنوات، ويترك تقريبا كل النساء العمل عندما يتزوجن بالرغم من الطموح والتمني للمرأة الخليجية المناقض للواقع، والذي يتمثل برغبتهن في العمل خارج المنزل[6]. وقد يُعلل التناقض في نتائج الدراستين الأخيرتين إلى أن واقع الحال يشير إلى أن دور المرأة في مجتمعات الخليج العربية بما فيها الكويت يتركز حول دورها كربة بيت مع وجود بعض التغيرات أو الحراك الاجتماعي الذي من بين مؤشراته هو وجود نسبة من

---

[1] رشاد محمد العليمي، التفاعل بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة وأثره على موقف الوالدين في تنشئة الطفل في المجتمع اليمني، مجلة كلية الآداب، العدد (17)، 1994، ص 736.

(2) هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(3) المصدر نفسه، ص 52. أنظر كذلك: علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 86- 87، 90.

(4) المصدر نفسه، ص 86.

(5) جبار إسماعيل عبد الجبوري، النظام السياسي الكويتي: دراسة سياسية للتطورات السياسية المعاصرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص 38- 39، 44.

(6) Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit., p.93.

النساء أتسع دورهن ليشمل مشاركتهن في وظائف خارج المنزل بالإضافة إلى وظيفتها الأساسية كربة بيت. وعلى صعيد المجتمع البحريني، تبين كنتيجة الدراسة السابقة، أن البيت يُعد مكان المرأة الطبيعي كزوجة وربة بيت [1]، وتأدية غرض أساسي واحد هو الزوجية بمفهومها الخضوعي، والأمومة بمفهومها الوالدي الرعائي، فالمنزل يُعد المجال الخاص والرئيسي لأدوار المرأة ونشاطاتها، وماعدا ذلك يعد مجالاً لنشاطات الرجل [2]. هذا مع الإشارة إلى أن بعض الدراسات تشير إلى أن المرأة البحرينية لها دور أكبر كأم وزوجة أو ربة بيت نتيجة ارتفاع نسبة العاملات خارج البيت وذلك بالمقارنة مع بقية مجتمعات الخليج العربية.

يُخلص من نتائج الدراسات الخليجية إلى وجود تفرقة بين الجنسين في توزيع الوظائف حيث يقتصر دور الأم على تدبير شؤون المنزل كأم وزوجة، ورعاية الأبناء وترك العمل حين الزواج، والمكوث في البيت الذي يعد المجال الخاص والرئيسي لأدوار المرأة ونشاطاتها، وما عدا ذلك يعد مجالاً لنشاطات الرجل، رغم وجود حراك نحو مشاركة بعض النساء في هذه المجتمعات كالكويت والبحرين في ميدان التعليم والعمل. وتتشابه نتائج هذه الدراسات الخليجية مع سابقاتها في هذا المجال.

فضلا عن ما تقدم، توصلت بعض الدراسات العربية إلى ما تقدم من النتائج نفسها، فقد توصلت أحدى هذه الدراسات إلى أن دور المرأة في المجتمعات العربية يتحدد في المنزل[3]، كما توصلت دراسات عربية أخرى إلى نتائج متشابهة حين وجدت أن الواقع يرجح سيادة الاتجاه القائل بالمحافظة على الوضع التقليدي للمرأة بعدّها كائن ضعيف ولا تجد قوتها إلا في البيت [4].

يُخلص من الدراسات العربية إلى وجود تفرقة بين الرجل والمرأة في المجتمعات العربية حيث يقصر دور المرأة على المنزل وواجباته، وتتشابه نتائج هذه الدراسات العربية ما سابقاتها.

يُخلص من كل ما تقدم على صعيد التفرقة بين الجنسين في توزيع الوظائف، ومن جميع الدراسات المصرية والجزائرية والأردنية واليمانية والخليجية، والعربية التي درست المجتمعات العربية ككتلة واحدة، إلى وجود تفرقة بين الجنسين في مجال التخصص في توزيع الوظائف تتمثل باقتصار دور المرأة على عمل البيت كزوجة/أم، والقيام بأعمال المنزل كأعداد الأكل والتنظيف وغسل الملابس، وتربية الأطفال، ورعاية الزوج، وإنجاب الذكور، والمكوث في البيت، والعمل في الحقل العائلي أو البيت، وعدّ البيت مكانها الوحيد، وترك العمل حين الزواج.

---

[1] سماء سليمان، "المشاركة السياسية للمرأة الخليجية: الواقع والتحديات واستراتيجيات التفعيل"، شؤون خليجية، العدد (25)، ربيع 2001، ص 17.

[2] د. علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 81، 105.

(3) ثريا التركي، وهدى رزيق، "تغير القيم في العائلة"، المستقبل العربي، العدد (200)، تشرين الثاني (نوفمبر)، 1995، ص 80- 81.

[4] فوزية العطية، المرأة والتغيّر الاجتماعي في الوطن العربي، بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث الاجتماعية، 1983، ص 119. نقلاً عن: عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 26.

أما الرجل فتتركز وظيفته كأب وزوج وعمله خارج المنزل. كما يُخلص من هذه الدراسات جميعها إلى تطابق نتائجها، وهذا قد يؤشر اشتراك هذه المجتمعات بنفس النظرة إلى المرأة في مجال التفرقة بين الجنسين في مجال التخصص في توزيع الوظائف. مع الأخذ بنظر الاعتبار وجود حراك اجتماعي نحو مزيدا من خروج المرأة للعمل والتعليم فضلا عن القيام بمهمتها الأساسية الآنفة الذكر كما في الكويت والبحرين والجزائر وغيرها من المجتمعات العربية.

وبعد دراسة التفرقة بين الجنسين في مجال التخصص في توزيع الوظائف يبقى دراسة مجال آخر من مجالات التفرقة، وهذا ما ينقلنا إلى الموضوع القادم.

ثالثا: التفرقة بين الجنسين في حرية الحركة والتصرف: تشير العديد من الدراسات العربية إلى أن الإناث في المجتمعات العربية لا يسمح لهن بالاختلاط مع الذكور وحريتها في الحركة والتصرف هي أضيق من الذكور. فعلى صعيد المجتمع الأردني، توصلت دراسة أردنية إلى أن الآباء يتسامحوا مع الذكور أكثر من الإناث، فقد وجدت هذه الدراسة أن 63,1٪ من الطلبة يتعرضون للتمييز بسبب كونهم ذكوراً وإناثاً. وتوصلت الدراسة نفسها إلى وجود تمييز بين الذكور والإناث في الريف الأردني في مجال قضاء وقت الفراغ وعملية اختيار الأصدقاء والجلوس مع الضيوف، وممارسة بعض الألعاب، والخروج من المنزل. فقد تبين أن 42,1٪ من الذكور يسمح لهم بالجلوس مع الضيوف في الريف بالمقارنة مع 28,1٪ من الإناث، بينما بلغت نسبة الذكور الذين لا يسمح لهم بالجلوس مع الضيوف 58,5٪ مقابل نسبة 72,1٪ من الإناث. أي أن الذكور في المجتمع الأردني يسمح لهم بالجلوس مع الضيوف أكثر من الإناث. وقد كانت نسبة الذكور الذين يسمح لهم بالخروج من البيت في أي وقت 35,0٪ مقابل نسبة 23,0٪ من الإناث، ووصلت نسبة الذكور الذين لا يسمح لهم بالخروج من البيت في أي وقت 65,2٪ مقابل 77,4٪ من الإناث، وهذا يعني أن نسبة الذكور الذين يسمح لهم في الخروج من البيت هي أكثر من الإناث في المجتمع الأردني. أما من حيث إرغام الوالدين أبناءهم على إتباع أوامرهما، دلت البيانات على أن نسبة الذكور الذين يرغمهم آباؤهم على إتباع أوامرهم هي 42,0٪ مقارنة مع نسبة 70,0٪ من الإناث، وهذا يؤشر أن الذكور لهم حرية في الحركة والتصرف أكبر من الإناث في المجتمع الأردني، وعلى مستوى ممارسة الألعاب أثناء قضاء وقت الفراغ، ذكرت 87٪ مبحوثة بأن هناك تفرقة مقارنة مع 34٪ من الذكور [1]. وهذا مؤشر آخر على أن الذكور لهم حرية اللعب أكثر من الإناث.

ودعمت دراسة أردنية أخرى نتائج ما تقدم من دراسة، حيث توصلت إلى: أن التميز الجنسي واضحاً كما في إعطاء الذكر حرية اللعب والعمل والتعليم والخروج لتنمية هواياته، في حين تحرم الفتاة من الخروج واللعب والتعليم والعمل [2]. وأكدت دراسة أردنية ثالثة ما تقدم، حين خلصت إلى أن حرية حركة المرأة محدودة في الجوانب الاجتماعية وعدم توافر

---

[1] مي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 45- 48، 68- 69.
[2] أمل سالم حسن العوادة، مصدر سبق ذكره، ص 23.

الحرية الكافية لها [1]. وفي الاتجاه نفسه، أشارت نتائج دراسة أردنية رابعة إلى وجود ميل للتشدد مع الإناث أكثر من الذكور وتكون بشكل أكثر حدة في السن العمرية لأقل من 20 سنة [2].

يُخلص مما تقدم من الدراسات الأردنية الأربعة إلى وجود تفرقة بين الجنسين لصالح الذكور حيث يتمتع الذكور بحرية الحركة والتصرف والاختلاط بدرجة أكبر من الإناث في مجالات قضاء وقت الفراغ وعملية اختيار الأصدقاء والجلوس مع الضيوف، وممارسة بعض الألعاب، والخروج من المنزل، والقيود المفروضة، والعمل والتعليم، والخروج لتنمية الهوايات.

وعلى صعيد المجتمع الفلسطيني، توصلت دراسة فلسطينية إلى أن 64٪ من الأمهات يسمحن للعب الأولاد مع البنات حتى عمر ست سنوات فما دون وهو الشائع بقطاع غزة، بينما تسمح 24٪ من الأمهات بلعب الأولاد مع البنات حتى سن ثمانية سنوات فما دون، في حين تسمح 12٪ من الأمهات بلعب الأولاد مع البنات حتى عمر عشر سنوات فما دون. كما أفادت 52٪ من الأمهات بقيامهن بتشجيع لعب الأولاد مع البنات، بينما عارضت ذلك 48٪ منهن، وتشجع 52٪ من الأمهات الفلسطينيات لعب الأولاد مع البنات، ولكن الاختلاط غير موجود حتى في مؤسسات التعليم العالي (الجامعة الإسلامية/غزة/جامعة الأزهر/كلية التربية) فجميعها مؤسسات قائمة على الفصل بين الجنسين في التعليم فصلاً كاملاً [3].

يُخلص من الدراسة الفلسطينية أن حرية الإناث في اللعب مع الذكور تضيق كلما تقدم بهن العمر، وعدم وجود الاختلاط بين الذكور والإناث في بعض الكليات والجامعات، وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع سابقاتها في المجتمع الأردني.

وعلى صعيد المجتمع اللبناني، توصلت دراسة لبنانية إلى وجود منع على الإناث أكبر من المنع المفروض على الذكور في مجالات الحياة اليومية ووقائعها المختلفة. فقد وصل المنع على الذكور إلى 25,25٪ مقابل 43,29٪ على الإناث [4]. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع من سبقتها من الدراسات الأردنية والفلسطينية.

وعلى صعيد مجتمعات المغرب العربي، توصلت دراسة تونسية إلى أنه: لازالت الحدود بين الرجل والمرأة والاختلاط بينهما قائمة [5]، أما في المجتمع الجزائري، فقد توصلت أحدى الدراسات، إلى أنه يسمح للفتى بإيقاف سيارة طلبا للتنقل من مكان إلى آخر بدون دفع أجرة في حين لا يسمح للفتاة بذلك، ولهذا فأن البنات الجامعيات يمتنعن من الصعود مع شخص غريب في السيارة أو الذهاب إلى المسرح والسينما، ورفضت 29 مبحوثة مسألة التردد على

---

[1] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 46-50، 64.

[2] كامل عايد سليم عبدوني، أنماط التنشئة الوالدية لدى عينة من طلبة المرحلة الثانوية في مديرية تربية عمان الكبرى الأولى، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1995، ص 22- 23.

[3] عليان عبد الله سليمان الحولي، التنشئة الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة في قطاع غزة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الخرطوم، السودان، 1996، ص 135، 165.

[4] د. عباس مكي، وزهير حطب، ص 220- 222.

[5] سعيدة الرحموني، "المرأة والمشاركة السياسية في تونس"، المستقبل العربي، العدد (259)، كانون الأول (ديسمبر)، 1999، ص 123.

السينما مقابل قبول 16 مبحوثة، ويفرض، في بعض الحقب من تاريخ الجزائر، على الفتاة الجزائرية الكساء، وتمنع من الخروج إلا إلى الحمام. كما يتحدد اختيار الأصدقاء بقاعدة التفرقة بين الذكور والإناث. حيث تعدّ المبحوثات وجود صديقات ضرورة بينما وجود أصدقاء غير معترف به اجتماعيا، ويتضح من الدراسة نفسها أن طلب الأذن من الأهل فيما يخص مسألة الخروج، هو شرط أساسي في تنشئة المبحوثات، حيث نجد أن 12 مبحوثة من بين 15 الماكثات في البيت، يستأذن من الأهل قبل الخروج للشراء أو زيارة الصديقات والأقارب والمسجد، بينما ثلاثة مبحوثات منهن يخرجن دون طلب الأذن. كذلك الحال بالنسبة للطالبات الساكنات في العاصمة الجزائرية، حيث نجد أنّ 13 مبحوثة من بين 15 يستأذن قبل الخرج خارج العاصمة، ولكن خروجهن للجامعة والمكتبة لا يحتاج إلى أذن. ويعد أولاد المحلة عناصر مراقبة وضبط وحماية للمرأة، وتقول أحد المبحوثات الجزائريات لا يسمح للفتاة بأن تصاحب الفتى الذي يمكنها الزواج منها باعتباره شخص غريب [1].

يُخلص مما تقدم من الدراستين في تونس والجزائر إلى أن حرية الإناث في الحركة والتصرف والاختلاط هي أضيق من بالذكور في مجالات مثل الاختلاط مع الجنس الآخر قبل الزواج، والصعود مع الذكور في السيارة لغرض التوصيلة، أو الذهاب إلى المسرح والسينما، والاحتشام، واختيار الأصدقاء من الجنس الآخر، وطلب الأذن عند الخروج من الدار للشراء أو زيارة الصديقات والأقارب والمسجد، والمراقبة والضبط والحماية. وتتشابه نتائج هذه الدراسات مع سابقاتها.

وعلى صعيد المجتمع المصري، توصلت دراسة مصرية إلى سيادة بعض العادات الاجتماعية الملزمة للإناث، كما في تشديد الرقابة عليها وكبت سلوكها [2]، ويستنتج من دراسة مصرية أخرى وجود ضعف في مهارات وتدريب الاتصال بين الجنسين في المدرسة [3]. فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة مصرية أخرى إلى أن المرأة لا يسمح لها أن تجلس إلى جوار الرجل أو تتناول الطعام معه، وعادةً ما تسير المرأة خلف الرجل وعلى استحياء، وما كان لها أن تقحم نفسها وسط الرجال أو تتكلم معهم بحرية، وان ترفع صوتها، وتسير في شوارع القرية في وضح النهار لاسيما في مناطق الصعيد، كما ينظر للمرأة كعورة ينبغي سترها [4]. فضلا عن ما

---

[1] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، 52، 123- 128، 130، 134- 149، 207.

[2] د. فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية: مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، 1980، ص 336- 337.

[3] د.محمد عماد الدين إسماعيل، ود. رشدي قام منصور، ود. نجيب اسكندر إبراهيم، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1962، ص 215.

[4] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصرين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، بيروت، دار ابن خلدون، ط1، 1980، ص 30-31.

تقدم، توصلت دراسة مصرية أخرى، إلى غالبية المبحوثين (76٪) توافق على تحديد وظائف معينة للمرأة [1]. وهذا يعني أنهم يرغبوا في الفصل بين الجنسين ومنع الاختلاط بينهما.

يُخلص من هذه الدراسات المصرية إلى وجود تفرقة بين الرجل والمرأة في حرية الحركة والتصرف حيث يتمتع الذكور بحرية الحركة والتصرف بدرجة أعلى من ما للإناث في مجال الاختلاط والاتصال بين الجنسين والاحتشام. وتتشابه نتائج هذه الدراسات مع سابقاتها.

وعلى صعيد مجتمعات الخليج العربية، وجد أيضا تفرقة بين الذكور والإناث في مجال الاختلاط بين الجنسين وحرية التصرف. فقد توصلت دراسة خليجية إلى وجود اتجاه يحرم اختلاط المرأة بالرجل، وعملها خارج المنزل، ووجوب احتشامها [2]. وبالرغم من ضرورات الحاجة الاقتصادية لخروج المرأة البحرينية، على سبيل المثال، إلى العمل، إلا أن عمل المرأة انحصر في قطاعات محددة كالتعليم والصحة، وبعيدا عن أعمال الرجال، كما في الفصل بين الجنسين في أماكن العمل، فهناك إدارات تقتصر على خدمة النساء وأخرى للرجال، وهناك مداخل ومصاعد بنايات خاصة للنساء وأخرى للرجال في الدوائر الحكومية [3]. ويستنتج من بعض الدراسات الخليجية أن هناك نسبة وأن كانت ضئيلة تؤشر وجود اختلاط بين الذكور والإناث في المجتمع الكويتي من خلال مساهمة المرأة في العمل. ولكن مع ذلك تقتصر الجمعيات التعاونية على النساء فقط[(4)]، وهناك ديوانية واحدة فقط مختلطة للرجال والنساء، على سبيل المثال، في الكويت فضلا عن أنها تقتصر فقط على المثقفين[(5)].

يُخلص مما تقدم على صعيد الدراسات الخليجية وجود تفرقة بين الجنسين بين الرجل والمرأة حيث تضيق حرية التصرف والحركة والاختلاط للمرأة بالمقارنة مع الرجل في مجالات العمل، واختلاطها مع الذكور بشكل عام، والاحتشام.

ولا زال الفصل بين الجنسين في حرية الحركة والتصرف تشكل ثقافة فرعية في بعض البلدان الأوربية، فقد لاحظنا وجود ساعات خاصة للنساء المسلمات التركيات لممارسة السباحة في المسابح العامة في هولندا، واستمرار الاحتشام من قبل الجاليات المسلمة عن طريق لبس الحجاب كما في هولندا أيضا، وتميل النساء الهولنديات المتدينات بالمسيحية إلى الاحتشام في اللبس حيث تميز من خلال لبس تنورة طويلة [6].

---

[1] محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 147.

[2] د. علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 80-81.

[3] باقر سلمان النجار، "المرأة الخليجية في وداع قرن وإطلالة آخر"، المستقبل العربي، العدد (261)، تشرين الثاني (نوفمبر)، 2000، ص 90- 91.

(4) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره ، ص 39، 44، 101- 102.

(5) التلفزيون الكويتي (محطة عربسات)، دور الديوانيات في الانتخابات الكويتية، 2006.

(6) لاحظ ذلك المؤلف أثناء معيشته في هولندا للفترة من (2008 – وحتى الوقت الحاضر).

يُخلص من كل ما تقدم على صعيد التفرقة بين الجنسين في حرية الحركة والتصرف، ومن جميع الدراسات التي جرت في كل من مجتمعات الأردن وفلسطين ولبنان وتونس والجزائر ومصر والخليج العربي، وجود تفرقة بين الرجل والمرأة أو الذكر والأنثى قد ادت إلى تضييق حرية الحركة والتصرف للمرأة بدرجة أكبر من تلك المفروضة على الرجل كما في مجالات الاختلاط مع الذكور، والاحتشام، وقضاء وقت الفراغ، واختيار الأصدقاء، والجلوس مع الضيوف، وممارسة الألعاب، والخروج من المنزل، واتباع الأوامر، والعمل، والتعليم، والذهاب إلى السينما أو المسرح، والخروج للشراء وزيارة الصديقات والأقارب والمسجد، ومصاحبة الفتيان قبل الزواج. مع وجود بعض المؤشرات على حراك أو تغير طفيف في هذا المجال كما في اختلاط المرأة بالرجل في العمل والدراسة في الجامعات.

بالرغم من النتائج التي توصلت إليها الدراسات العربية، إلا أنه يرد بعض التحفظات عليها، نعتقد أن لكل مجتمع ثقافة خاصة به تتلائم مع متطلبات الاستقرار الاجتماعي، فضلا عن ما تقدم، على الرغم من حرية الحركة والتصرف للمرأة في المجتمعات الغربية وأمريكا إلا أننا نجد تزايد الاتجاهات المحافظة التي تدعو إلى العفة والاحتشام، فهنا في هولندا، بالرغم من السماح قانونياً حتى بالدعارة والحشيشة، إلا أنه ظهرت شرائح اجتماعية، وخصوصا المتدينة بالديانة المسيحية، تتحشم في لبسها وتؤكد على أنه لا علاقات جنسية قبل الزواج وتنقد أظهار الثدي في مناطق السبح على الشاطئ. والأسئلة التي تتبادر إلى الذهن هنا: إذا كانت هناك قواعد صارمة في كل شيء وعلى الجميع لمصلحة النظام العام والقطاع الخاص في المجتمعات الغربية وأمريكا الشمالية، فلماذا لا تكون قواعد صارمة على النساء في المجتمعات العربية في حرية الحركة والتصرف؟، وإذا ضمنت المرأة الغربية حرية حركتها وتصرفها فهل ضمنت حياة أسرية كريمة ومستقرة؟

نعتقد أن لكل مجتمع ضوابط وقواعد، وعليه فأن للمجتمعات العربية قواعد وأصول في مجال العلاقة بين الرجل والمرأة، مثلما هناك قواعد صارمة في مؤسسات العمل و المصانع الأمريكية والغربية ومن يخالفها يخسر عمله، ومن ثمّ استمرار حياته وبقاءه، أي صاحب العمل يُفكر في استمرار أرباحه التي هي مصلحة خاصة، فكيف لا يمكن أن تقوم المجتمعات الأخرى كالمجتمعات العربية بوضع قواعد تحدد العلاقة بين المرأة والرجل ، خصوصا وأن لها علاقة بقضية الأسرة التي هي أساس المجتمع ومصلحة عامة. فهل الأجدر التدخل في مصلحة عامة أو مصلحة خاصة؟.

أن الحرية المطلقة للمرأة في الدول الغربية بما فيها حرية اختيار الزوج قد قاد إلى تفكك المجتمع الغربي، وغياب نظام الزواج إلى حد بعيد هناك بالمقارنة عن ما هو متعارف عليه عند المجتمعات العربية. كما أنه، ومن ناحية منهجية لا يمكن أجراء المقارنة بين المجتمعات العربية والمجتمعات الغربية لأنها مختلفة تماماً. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن، هل تريد أو/تقبل المرأة العربية العيش في المجتمعات الغربية بخصائصها وقواعدها الخاصة بالعلاقة بين الرجل والمرأة؟

يقال أن المرأة العربية غير واعية لحقوقها، نعتقد أن المرأة العربية واعية للثقافة الغربية ولا ترتضيها، خصوصا وأن نظيرتها الغربية ليس بمكانها ضمان حياة زوجية أو علاقة حميمة مستمرة. ويؤخذ أيضا على خروج المرأة إلى العمل زيادة ارتفاع نسبة الطلاق والشكاوى أمام المحاكم نتيجةً للخلافات الزوجية بعد خروج المرأة إلى العمل وعدم تلبية حاجات الأسرة. وقد يمكن القول من كل ما تقدم أن من بين دوافع النظام القيمي في المجتمعات العربية هو المحافظة على طبيعة المرأة التي تتميز بالأنوثة، وفي هذا يكون محافظة على سر استمرار الحياة بقدر المحافظة على مصدر الإنتاج البشري إلا وهو المخلوق العظيم المرأة. وأن هذا الاهتمام الخاص الذي يبيده النظام القيمي في المجتمعات العربية أنما يعكس اهتمام واحترام خاص ومنقطع النظير للمرأة لا احتقارا لها.

وما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب على صعيد التفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف إلى وجود تفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية حيث يُعدّ الرجل أفضل من المرأة في مجال الخصائص الشخصية، كالتركيبة العضوية، والقوة العضلية والعقلية، والتقدير الذاتي، والثقة بالنفس، والشخصية، والقيادة والموضوعية، والشجاعة، والخضوع، والمحافظة، ووجود تفرقة في توزيع الوظائف تتمثل باقتصار دور المرأة على عمل البيت كزوجة/أم، والقيام بأعمال المنزل كأعداد الأكل والتنظيف وغسل الملابس، وتربية الأطفال، ورعاية الزوج، وإنجاب الذكور، والمكوث في البيت، والعمل في الحقل العائلي أو البيت، وعدّ البيت مكانها الوحيد، وترك العمل حين الزواج. أما الرجل فتتركز وظيفته كأب وزوج وعمله خارج المنزل، ووجود تفرقة في حرية الحركة والتصرف حيث أدت تلك التفرقة إلى تضييق حرية الحركة والتصرف للمرأة بدرجة أكبر من تلك المفروضة على الرجل كما في مجالات الاختلاط مع الذكور، والاحتشام، وقضاء وقت الفراغ، واختيار الأصدقاء، والجلوس مع الضيوف، وممارسة الألعاب، والخروج من المنزل، واتباع الأوامر، والعمل، والتعليم، والذهاب إلى السينما أو المسرح، والخروج للشراء وزيارة الصديقات والأقارب والمسجد، ومصاحبة الفتيان قبل الزواج. مع وجود بعض المؤشرات على حراك أو تغير طفيف كما في زيادة نحو مزيدا من خروج المرأة للعمل والتعليم واختلاط المرأة بالرجل في العمل والدراسة في الجامعات، ويُخلص من هذه الدراسات جميعها إلى تطابق معظم نتائجها، وهذا قد يؤشر اشتراك هذه المجتمعات بنفس النظرة إلى المرأة في مجالات التفرقة الثلاثة. وتوصلنا أيضا إلى وجود تفرقة في المجتمعات الغربية في هذه المجالات الثلاثة.

وبعد دراسة التفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، يبقى علينا دراسة مجالات أخرى من مجالات التفرقة، وهذا ما ينقلنا إلى المطلب الثاني.

المطلب الثاني

التفرقة بين الجنسين في المنزلة الاجتماعية والسلطة والمسؤولية والحقوق

تشير بعض الدراسات إلى وجود تفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية، على مستويات أخرى، مثل المنزلة الاجتماعية والسلطة والمسؤولية، والحقوق، وذلك بشكل يصب في مصلحة الذكور أكثر من الإناث. وفيما يلي دراسة كل ذلك على التعاقب.

أولا: التفرقة بين الجنسين في المنزلة الاجتماعية: تشير بعض الدراسات إلى وجود تفرقة بين الذكر والأنثى في المنزلة الاجتماعية في المجتمعات العربية، وفي هذا المجال توصلت احدى الدراسات اليمنية إلى سيادة فكرة تعظيم الرجل وتحقير المرأة في كل شرائح المجتمع اليمني تقريباً، والرغبة في انجاب الذكور دون الإناث [1]، وذهبت دراسة تونسية إلى تمتع الأب بمكانة خاصة في المجتمع التونسي، وينتسب الأولاد إليه (الأب) فيحملون اسمه [2]. الجدير بالذكر في هذا المجال، يسمح حسب القانون الهولندي، على النقيض من المجتمعات العربية، أن يحمل الطفل اسم عائلة أمه [3]. وتوصلت دراسة ليبية إلى سيادة تقليد تفضيل المولود الذكر على الأنثى في المجتمع الليبي [4]. أما على مستوى المجتمع الجزائري، فقد توصلت دراسة جزائرية إلى أن الأخ في العائلة يلعب ثلاثة أدوار تميزه عن الإنثى إلا وهي الضبط الاجتماعي والمراقبة الاجتماعية والحماية، وهذه النقاط لها علاقة مباشرة بوجود الفتاة الأخت في العائلة. إذ تعد الفتاة هي العنصر الذي يقع عليه الضبط أو المراقبة او الحماية [5]. بمعنى آخر أن الذكر له منزلة اجتماعية أعلى من الأنثى بشكل يسمح له هو وليس هي بممارسة الضبط والمراقبة والحماية.

يُخلص من الدراسات اليمنية والتونسية والليبية والجزائرية إلى تفوق الذكور على الإناث في المنزلة الاجتماعية في هذه المجتمعات، كما في تعظيم الرجل وتحقير المرأة، والرغبة في انجاب الذكور أكثر من الإناث، وحمل الأولاد لأسم أبيهم وليس أمهم، وقيام الذكور بممارسة الضبط الاجتماعي والمراقبة الاجتماعية والحماية على الإناث.

وعلى صعيد المجتمع المصري، توصلت أحدى الدراسات إلى أن: الرجل يحتل منزلة أسمى من المرأة وأكثر احتراما منها [6]. ودعمت دراسة مصرية أخرى ما تقدم، إذا توصلت إلى ان

---

[1] رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، مصدر سبق ذكره، ص 732-733.
[2] سعيدة الرحموني، مصدر سبق ذكره، ص 123.
[3] رعد حافظ سالم، معايشة ميدانية للواقع الهولندي، 2008.
[4] يوسف عمر الغزال، "واقع المرأة الليبية والثقافة السائدة"، المستقبل العربي، العدد (250)، كانون الأول (ديسمبر)، 1999، ص 137-
[5] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 30.
[6] د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 31.

الذكر يحتل مكانة عالية في الأسرة المصرية، إذ يتاح له التدريب على تحمل المسؤولية منذ مراحل مبكرة من حياته [1]، وهذا ما دعمته دراسة مصرية ثالثة حين خلصت إلى أن من بين القيم السائدة فيما يتعلق بالمركز بين الأبناء تلك القيمة التي تفضل الولد على البنت في كل قطاعات المجتمع سواء في الريف أو في المدينة، وسواء بالنسبة للطبقة الدنيا أو الوسطى، ولاحظت الدراسة نفسها أن الانطباع العام يشير إلى اهتمام الوالدين وغيرهما من المحيطين بأن يكون المولود الجديد ذكراً [2]، وخلصت دراسة مصرية رابعة إلى أن: الأسرة المصرية التقليدية تفضل، بين أشياء أخرى، الذكر على الأنثى. ويظهر ذلك التميز عند التعامل مع الجنسين في مجال الثواب والعقاب والحقوق والواجبات المقررة لكل فريق منهم [3].

يُخلص من الدراسات المصرية إلى تمتع الذكور بمنزلة ومكانة واحترام أكثر من الإناث فيفضلون على الإناث ويتلقون اهتمام أكثر من الإناث ويتاح لهم التدريب على تحمل المسؤولية منذ مراحل مبكرة من حياتهم ويتمتعون بمركز أفضل في مجالات الثواب والعقاب والحقوق والواجبات. وتشابهت نتائج هذه الدراسات المصرية مع الدراسات التي سبقتها.

وعلى صعيد المجتمع الأردني، تشير أحد الدراسات إلى وجود صورة سلبية تجاه المرأة [4]، على عكس الرجل أو الذكر الذي يتم التسامح والتساهل معه أكثر من الإناث [5]، ويُعد الذكر قيمة اجتماعية عالية [6]، ويتمتع بنظرة ايجابية من قبل المجتمع [7]، ويُعتقد أن مظاهر العنف ضد المرأة في النظام الثقافي تتجلى عند ولادة الأنثى التي تقابل بالحزن وخيبة الأمل. أما ولادة الذكر، فمبعث فرح وأمل للأسرة [8].

يُخلص من هذه الدراسات الأردنية إلى تمتع الذكور بمنزلة اجتماعية أفضل من الإناث في التقدير والتسامح والتساهل والقيمة الاجتماعية والميلاد. وتشابهت معظم نتائج الدراسات الأردنية مع معظم تلك التي سبقتها.

وعلى صعيد مجتمعات الخليج العربية، خلصت دراسة خليجية إلى أن المرأة في مجتمعات الخليج العربية هي أقل منزلة من الرجل، وأقل شأنا، ويُفضل الرجل عليها، كما يفضل أنجاب الذكور على الإناث [9]، وينظر إليها على أنها قد تكون مصدر عار للأسرة [1]،

---

[1] د. سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم: مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، مصر الجديدة، مصر، أيتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص 195- 196.

[2] د.محمد عماد الدين إسماعيل وزملاءه، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، مصدر سبق ذكره، ص 134- 135، 176.

[3] د. محمد الجوهري وآخرون، الطفل العربي والتنشئة الاجتماعية، مصر، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1991، ص131- 132.

[4] د. مازن أحمد صدقي العقيلي، مصدر سبق ذكره، ص 41.

[5] نبال فوزي الشلبي، أثر نمط التنشئة الأسرية في مفهوم الذات لدى طلبة جامعة اليرموك، رسالة ماجستير في التربية: توجيه وإرشاد نفسي، جامعة اليرموك، 1993، ص 51- 52.

[6] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 28- 30.

[7] د. موسى شتيوي ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 47.

[8] أمل سالم حسن العوادة، مصدر سبق ذكره، ص 22- 23.

[9] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 84- 87.

وينظر الرجل إلى زوجته وأخوته وأولاده كامتداد لنفسه، يتحدث عنهم، يفهمهم ويتوقع أن يفهموه [2]، وهو رب الأسرة، أما المرأة فدورها ثانوي [3]. فضلا عن ما تقدم توصلت دراسة أخرى إلى أن الفرد في المجتمع القبلي ينتسب في العادة إلى الأب وليس للأم[4]، وفي ذلك مؤشر على المنزلة العالية التي يحتلها الرجل بالمقارنة مع المرأة، وبالرغم من ظهور بعض المؤشرات على تمتع بعض النساء بمنزلة اجتماعية جيدة كما في شغل بعضهن مناصب عملية رفيعة[5] إلا أنه يُعتقد بالرغم من التطورات التي شهدها المجتمع الكويتي خصوصاً، وباقي مجتمعات الخليج العربية الأخرى على صعيد خروج المرأة للعمل، وزيادة عدد المتعلمات منها، إلا أن مكانتها لا زالت محددة عن طريق الرجال[6].

يُخلص من الدراسات الخليجية إلى أن المرأة في مجتمعات الخليج العربية هي أقل منزلة اجتماعية من الرجل في الميلاد والدور الأسري وانتساب الأولاد. وتتشابه نتائج الدراسات الخليجية مع التي سبقتها.

وعلى صعيد المجتمعات العربية بشكل عام، توصلت العديد من الدراسات إلى أن معاملة الأمهات في المجتمعات العربية خاصة للأبناء الذكور تتسم بقدر من الحنان والعطف والحماية بدرجة أكبر من الإناث، كما أن الأمهات في المجتمعات العربية، يفضلن الذكور بوجه عام [7]، وبشكل عام، ما زال إنجاب الأبناء وخاصة الأبناء الذكور يمثل قيمة عظمى بين القرويين العرب [8]، وهذا ما ذهبت إليه أيضا دراسة عربية أخرى إذا ترى: يعد ميلاد الأنثى في البلدان العربية أمر غير مرغوب فيه [9]. وفي هذا الصدد قيل: "فالطفلة اليوم في كثير من البلدان- وبصفة خاصة- دول العالم النامي ومن بينها مصر والدول العربية توضع في مركز أدبي أقل من مركز الطفل، وتتمتع بأقل مما يتمتع به من حقوق وفرص ومزايا الطفولة، إذ تعطى له الأولوية في موارد الأسرة والمجتمع المحلي" [10].

---

1 Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf', in: Tawfic E. Farah &
Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit., p.92.

[2] ثريا التركي، وهدى زريق، مصدر سبق ذكره، ص 81.

[3] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(4) هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 69، 86. وفي هولندا يستطيع الابن في المجتمع الهولندي أن يحمل أسم عائلة أمه وليس أبيه. معايشة المؤلف للواقع الهولندي، 2008- .

(5) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره ، ص 39، 44.

(6) Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf', in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit., p.93.

[7] نبال فوزي الشلبي، مصدر سبق ذكره، ص 49.

[8] د. السيد عبد القادر شريف، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002، ص 51- 52.

[9] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 28- 30.

[10] د. السيد عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 53.

يُخلص من الدراسات الأخيرة إلى تفوق الذكور على الإناث في المنزلة الاجتماعية كما في منح الذكور قدر من التفضيل في الميلاد، والحنان، والعطف، والحماية، والحقوق أكثر من الإناث.

يُخلص من كل ما تقدم على صعيد التفرقة بين الجنسين في المنزلة الاجتماعية، ومن جميع الدراسات العربية التي جرت في اليمن وتونس وليبيا والجزائر ومصر والأردن والخليج العربي وعموم الدراسات التي تناولت المجتمعات العربية ككتلة واحدة بأنها تتشابه في نتائجها إذ خلصت جميعها إلى وجود تفرقة بين الذكر والأنثى في مجتمعات الدراسة في مجال المنزلة الاجتماعية لصالح الذكور في المركز الاجتماعي، والميلاد، وحمل الاسم، والضبط والمراقبة والحماية الاجتماعية، والتسامح، والحنان، والعطف، والحقوق، مع الإشارة إلى جود حراك اجتماعي وتغيراً نحو مزيداً من المنزلة الاجتماعية للإناث.

ولكن ما يؤخذ على ما تقدم من الدراسات، أن وضع المرأة هو متشابه حتى في المجتمعات الغربية، فالمرأة لا زالت تمتع بمركز اجتماعي أقل من الرجل فضلا عن نسب عالية منهن قد فقدن أنوثتهن وضمان حياة عاطفية مستقرة. والبرغم من احتلال المرأة منزلة اجتماعية أقل من الرجل في المجتمعات العربية إلا أن المشكلة ليس في تفوق الرجل على المرأة في قضايا كثيرة، فتلك الظاهرة قد تكون حقيقة تاريخية حتى في الدول الغربية الحالية، ولكن المشكلة هو في احتقار المرأة. والأصح أن الرجل والمرأة بحاجة إلى بعضيهما بالرغم من التوزيع الوظيفي لكل منهما [1]. وقد يمكن القول ليس هناك مشكلة في تفوق الرجل على المرأة في المنزلة الاجتماعية إذ ما لم يرافقها احتقارا للمرأة. ونحن نعتقد أن ضمان المرأة حياة زوجية مستقرة في المجتمعات العربية يمثل استمرار تمتعها بمنزلة اجتماعية جيدة بعد أن أصبح ضمان حياة زوجية شيء صعب بالنسبة لنظيراتها في المجتمعات الغربية وأمريكا الشمالية.

ثانيا: التفرقة بين الجنسين في السلطة والمسؤولية: تشير بعض الدراسات إلى وجود تفرقة بين الجنسين في السلطة المسؤولية في المجتمعات العربية، فقد توصلت أحدى الدراسات المصرية إلى شيوع ظاهرة سيطرة الأب أكثر من الأم بصفة عامة وتوجيهه لمن يعولهم بحيث تكون كلمته هي الكلمة الأخيرة النافذة في مشكلات الأسرة [2]، وتوصلت الدراسة ذاتها إلى أن الاتجاه إلى التعاون بين الأب والأم في تقاسم سلطة التحكم في الصرف يبدو ضعيفاً بوجه عام، أي أن عينة الدراسة من المبحوثين تعطي الرجل حق التحكم في مصروف البيت [3]، والذي يعني، حسب هذه

---

[1] محمد عباس نور الدين، التمويه في المجتمع العربي السلطوي: مقاربة نفسية اجتماعية لطبيعة علاقاتنا بالطفل، بالفقير، بالمرأة وببعضها البعض، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000، ص 149- 153.

[2] د. محمد عماد الدين إسماعيل وزملاءه، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، مصدر سبق ذكره، ص 81- 82، 340.

[3] وكان السؤال: من في رأيك الذي يكون في يده المصروف من اجل شراء حاجات البيت والعائلة ويقرر شراء أو عدم شراء حاجات البيت؟ و خير المبحوثين الخيارات التالية: الرجل فقط، الرجل يتخلص من السلطة بمنحها للست، الرجل يوزع السلطة بينه وبين الست، الأم فقط بحكم مركزها، 5- بالتعاون. ومن أمثلة الاستجابات للخيار "الست اللي يكون في إيدها المصروف لكن أنا اللي أقول ده أشتريه وده ما تشترهوش"، "الرجل طبعاً

الدراسة، السيطرة والتسلط في جانب مهم هو الجانب الاقتصادي [1]. وفي سؤال المبحوثين عن رأيهم حول من الذي يحل محل الأب إذ غاب عن البيت لأي سبب، اختارت [2] نسبة بين صفر ٪ و 3,3٪ الاتجاه التعاوني وهي نسبة ضعيفة، مقابل تفضيل نسبة حوالي 40٪ من المبحوثين ان يحل الابن الأكبر بدل الأم عند غياب الأب. كما أن التفكير في إحلال البنت الكبيرة محل الأب قد انعدم كذلك تقريباً وبغض النظر عن الاختلاف الطبقي فلم تتعد من بين طبقات المبحوثين المختلفة 9,1٪ [3]. وفي مجال معرفة من الشخص المسؤول عن حل الخلافات العائلية أجاب 58,2٪ من المبحوثين لصالح التفاهم مقابل إجابة 41,8٪ لصالح الأب [4]، ولم يوجد بين النساء وطبعا لم يوجد بين الرجال من تطلب أن يكون حسم الخلاف الأسري في يد الزوجة [5]. يظهر من هذه الدراسة أن غالبية المبحوثين تفضل أن يكون الرجل هو المسؤول عن حل الخلافات العائلية وبغض النظر عن الجنس والوضع الاقتصادي الاجتماعي.

وفي مجال معرفة هل يترك الحق للرجل أم للمرأة في مسألة تقرير الطلاق أجاب [6] غالبية المبحوثين الذكور بأن أن يكون الرجل فقط هو الذي له حق الطلاق أما البقية منهم فلا يمانعوا من أن يكون للست هي الأخرى حق الطلاق [7]. كما أظهرت دراسة اخرى تأييد 73,2٪ من جمهور البحث لحرية الرجل في الطلاق، وتوجيه الذكور للأخوة الإناث، وتحديد وظائف معينة للمرأة [8]. وقد أوضحت نتائج دراسة مصرية اخرى بأن طاعة الزوجة لزوجها "قيمة" تنتشر في المجتمع وفي الثقافات الفرعية بنسب مختلفة وقوامها أن للزوج على زوجته حق الطاعة وتنفيذ أوامره أو تعليماته، وعدم خضوع الزوجة لهذه القيمة يعطي الزوج في بعض الأحيان حق فصم عرى العلاقة الزوجية بالطلاق [9]. وخلصت دراسة مصرية أخرى إلى أن

لأنه أعقل من الست، وعشان الست ما تتعبش ولا تعرقش وعشان كده بتصرف على كيفها"، "أنا لأن كلام مراتي مفيش فيه فايدة"، "الراجل طبعا..الحرمة تقول ما تشتريش لكن الواحد يخالف الحرمة ويجيب على مزاجه. حول ذلك، أنظر: المصدر السابق، ص 140- 153.

[1] المصدر نفسه، ص 340.

[2] وكانت خيارات الاستجابات: أ- الابن الأكبر ب- البنت البكر ج- الأم د- بالتعاون. حول ذلك، أنظر المصدر نفسه، ص 282 – 287. نقلا عن المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه، ص 91، 282- 287.

[4] وكان السؤال الذي وجه للمبحوثين هو: هل الأب أم بالتفاهم بين الأب والأم وباقي أفراد الأسرة الذي يقوم بحل الخلافات العائلية ان وجدت؟. حول ذلك أنظر المصدر نفسه، ص 186- 187.

[5] المصدر نفسه، ص 189، 191.

[6] وكان السؤالين: هناك ناس يقولوا لا يجوز ترك مسألة الطلاق فقط للرجل وكما يشتهي، ياريت يعملوا قانون يمنع الطلاق إلا بالمحكمة والقاضي الذي يجب أن يحكم، ما هو رأيك أنت؟ وفيه ناس من رأيها أن الست يجب أن تكون هي الأخرى لها الحق في طلب الطلاق كالرجل تماما، ما رأيك أنت؟. حول ذلك، راجع المصدر نفسه، ص 192- 193.

[7] سؤل المبحوثين سؤالين: هناك ناس يقولوا لا يجوز ترك مسألة الطلاق فقط للرجل وكما يشتهي..ياريت يعملوا قانون يمنع الطلاق إلا بالمحكمة والقاضي الذي يجب أن يحكم, ما هو رأيك أنت؟ وفيه ناس من رأيها أن الست يجب أن تكون هي الأخرى لها الحق في طلب الطلاق كالرجل تماما، ما رأيك أنت؟. المصدر نفسه، ص 192- 193

[8] المصدر السابق، ص 194. وتمتع المرأة في المجتمع الهولندي، على سبيل المثال، بالحق في مسألة تقرير الطلاق. معايشة ميدانية للمؤلف نفسه في هولندا، 2008-.

[9] المصدر نفسه، ص 199.

الأسرة المصرية التقليدية (أي في الريف أساساً كما في محافظة الفيوم والمنوفية والمينا وربما في الطبقات الدنيا والوسطى الصغيرة في الحضر أيضا) تفضل، بين أشياء أخرى، الذكر على الأنثى. ويظهر ذلك التميز عند التعامل مع الجنسين في مجال الثواب والعقاب والحقوق والواجبات المقررة لكل فريق منهم. ونتيجة هذا الوضع أن يحظى الطفل الذكر- عندما يكبر- سلطة على أخوته الأصغر منه- ذكوراً وإناثا- وعلى أخوته البنات الأصغر منه والأكبر منه على السواء. فضلا عن ما تقدم، تتجلى هذه المكانة، على سبيل المثال، في موقف اختيار العريس للفتاة في الأسرة. فإذا كان الأب حياً فراي الابن الأكبر يأتي بعد راي الأب أما إذا كان متوفى فراي الأخ الأكبر، الذي هو سيد البيت، هو الفيصل في الموافقة أو الرفض. ولا تستطيع الفتاة اختيار شريك حياتها بمفردها [1].

يُخلص من الدراستين المصريتين إلى تمتع الرجل في المجتمع المصري بسلطة ومسؤولية أكبر من المرأة في التوجيه والتحكم في الصرف، وحل الخلافات العائلية، وقرار الطلاق، واتخاذ القرارات عموما، والطاعة، وتحديد وظائف معينة للمرأة، واختيار العريس للفتاة في الأسرة، وإحلال الأخ الأكبر محل الأب في حالة غيابه، وتوجيهه للأخوة الإناث وتمتعه بسلطة على أخوته الأصغر منه- ذكوراً وإناثا- وعلى أخوته البنات الأصغر منه والأكبر منه على السواء.

ودعمت دراسة مصرية أخرى ما تقدم، إذا خلصت إلى أن الأسرة المصرية ما زالت في شكلها الخارجي تخضع لسلطة الرجل. فلقد ذكر 51,7٪ من المبحوثين أن صاحب القرار في الأسرة هو الأب مقابل 6.5٪ ممن أقروا بأن الأم صاحبة القرار، مقابل نسبة 41٪ أقرت بأن الأم والأب بالاشتراك معا هما صاحبا القرار، وتوصلت الدراسة نفسها إلى موافقة 60٪ من المبحوثين موافقة تامة وموافقة 32,7٪ منهم موافقة جزئية على أعطاء الحق للأخوة الذكور لتوجيه الأخوة الإناث [2]. وتؤكد دراسة مصرية أخرى نتائج ما تقدم من الدراسات، إذ توصلت إلى أن الزوج يُعد صاحب السلطة النهائية في شؤون العائلة الداخلية والخارجية فلم يكن الرجل يشاور المرأة في الغالب لأن رأيها لا بد من أن يكون خطئا، فعلاقة الزوج بزوجته قد نهضت على أساس السيطرة من قبل الطرف الأول والخضوع من جانب الطرف الثاني. فقد تحصلت للزوج السيادة على الزوجة وتمتع إزاءها بسلطة الأمر والنهي. وهو في تعامله معها كان يلزم جانب الصرامة ويبدي قدرا كبيرا من البرود واللامبالاة ويستخف بآرائها، ولا يهتم بسماعها، أما الزوجة فكان عليها أطاعة زوجها طاعة عمياء، ولا ترد عليه إذا أهانها [3].

يُخلص مما تقدم، على صعيد الدراسات المصرية، أن سلطة الرجل تفوق سلطة المرأة في مجالات إلى تمتع الرجل في المجتمع المصري بسلطة ومسؤولية أكبر من المرأة في التوجيه

---

[1] د. محمد الجوهري وآخرون، مصدر سبق ذكره،ص131- 132.
[2] محمد أحمد بيومي، مصدر سبق ذكره، ص 143، 147.
[3] د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 30، 31- 32.

والتحكم في الصرف، وحل الخلافات العائلية، وقرار الطلاق، واتخاذ القرارات عموما، والطاعة، وتحديد وظائف معينة للمرأة، واختيار العريس للفتاة في الأسرة، وإحلال الأخ الأكبر محل الأب في حالة غيابه، وتوجيهه للأخوة الإناث وتمتعه بسلطة على أخوته الأصغر منه- ذكوراً وإناثا- وعلى أخوته البنات الأصغر منه والأكبر منه على السواء. كما يُخلص إلى تشابه هذه الدراسات المصرية الأربعة في النتائج التي توصلت إليها من حيث تفوق الرجل في السلطة والمسؤولية على المرأة.

وعلى صعيد مجتمعات المغرب العربي، توصلت دراسة تونسية إلى أن الأب لازال يحتل مركز السلطة والمسؤولية [1]، هذا أيضا ما دعمته نتائج دراسة جزائرية حين توصلت إلى ان الرجل يُعد العنصر الرئيسي وصاحب السلطة والنفوذ في البيت، ويعطي الرجل النفوذ المطلق، سواء أكان في العائلة أم في المجتمع [2].

يُخلص من نتائج الدراستين التونسية والجزائرية إلى تمتع الرجل بسلطة ومسؤولية ونفوذ أكبر من المرأة. كما يُخلص إلى تطابق نتائج هاتين الدراستين مع ما تقدم من نظيراتها المصرية.

وعلى مستوى المجتمع الأردني، توصلت بعض الدراسات إلى وجود أهمية واضحة لسيادة الرجل سواء كان ذلك داخل الأسرة أو العشيرة أو المجتمع، مما ترتب عليه زيادة صلاحية الرجل في ممارسته لأدواره وحتى أدوار بقية أفراد الأسرة [3]، وان المرأة تابعة للرجل [4]، وأن الأردن يمتاز بسيادة الرجل (أب، أخ، زوج) كما في إبقاء الرجل في موقع السيادة والسلطة، وتقليل من أهمية الأدوار المعطاة للمرأة [5].

يُخلص من نتائج الدراسات الأردنية إلى وجود تطابق في نتائجها في كون الرجل يتمتع بسلطة ومسؤولية أكبر من المرأة. وتتشابه نتائج هذه الدراسة مع تلك التي سبقتها المصرية والتونسية والجزائرية.

أما على صعيد مجتمعات الخليج العربية، يظهر أن هناك تفرقة بين الرجل والمرأة في المساواة مع الرجال داخل الأسرة في مجال الواجبات والمسؤوليات، ومواضيع مثل الطلاق والتعليم، وفي صنع القرار، وإدارة شؤون المرأة، وقدرة الرجل على الحصول على أكثر من زوجة، وفي مجال الطاعة. فقد توصلت دراسة خليجية إلى أن حوالي 79٪ من عينة المبحوثات من النساء يشعرن بالمساواة مع الرجال داخل الأسرة في مجال الواجبات والمسؤوليات، فقد سجلت

---

[1] سعيدة الرحموني، مصدر سبق ذكره، ص 123.
[2] عقاب نصيرة ، مصدر سبق ذكره، ص 31، 36.
[3] غنان توفيق عبد الرحيم عبد الفتاح الحاج أحمد، العنف الأسري ضد الطفل في المجتمع الأردني: دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عجلون، رسالة ماجستير في علم الاجتماعي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996، ص 15.
[4] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 42.
[5] أمل سالم حسن العوادة، مصدر سبق ذكره، ص 22.

75٪ من النساء الإماراتيات الشعور الأقوى بالمساواة مع الرجال، تليها الكويتيات (70٪)، وبعدها البحرينيات (66,7٪)، ثم القطريات (59,6٪)، وأخيرا السعوديات (50٪). وبالرغم من النتائج الإحصائية التي توصلت إليها الدراسة إلا أنها ترى أن كل دول الخليج العربية تتميز بعدم المساواة بين الذكور والإناث وذلك لصالح الذكور. ويُعتقد (أحمد جمال ظاهر وماريا السالم)، بأن النساء في دولة الأمارات قد يُشعرنّ بالفعل بالمساواة مع الرجال في المجتمع الإماراتي أو قد يكون هذا الشعور مجرد تمني أو شعور نسبي بالمساواة. وهذا ما يتطابق كما ترى هذه الدراسة مع نتائج جوابهن عن الأسئلة الخاصة بدورهنّ الضعيف في مجال صنع القرارات مقارنة بالرجل. فقد استدلت الدراسة على ذلك عن طريق أسئلة أخرى وجهتها إلى المبحوثين، فقد أيدت 90٪ من السعوديات بأنهن يشعرن بالإجبار والالتزام إلى أسرهن في مواضيع شخصية مثل الطلاق والتعليم، بالمقارنة مع 50٪ من الإماراتيات، و68,4٪ من الكويتيات و66,1٪ من القطريات، و33,3٪ من البحرينيات. ويظهر أن البحرينيات كانت فريدات في أجابتهن، وأظهرن أكثر تحررا من نظيراتهن في دول الخليج العربية الأخرى. أكثر من ذلك، كما ترى هذه الدراسة، أنه بالرغم من أن المرأة البحرينية ترى أن المجتمع البحريني هو مجتمع يسيطر عليه الذكور إلا أنهن لا يقبلن تلك الحقيقة بالضرورة. على النقيض من البحرينيات، يظهر أن السعوديات والقطريات والكويتيات والإماراتيات أكثر خضوعاً والتزاما نحو قرارات الأسرة التي مصدرها بالتأكيد الأب أو الأخ الأكبر وهم الذكور [1].

فضلا عن ما تقدم، دعمت نتائج أخرى للدراسة نفسها صحة ما تقدم، أي تفوق الذكور على الإناث، فقد أجابت نسبة 78,1٪ من كل عينة الدارسة مجتمعة بالإيجاب على أن هناك اختلاف بين الرجال والنساء في مجال صنع القرار وذلك لصالح الرجل. فقد شعرت 66,7٪ من البحرينيات بهذا الاختلاف و 61,9٪ من الكويتيات، مقابل 75٪ من الإماراتيات، و70٪ من السعوديات، و61,3٪ من القطريات. ويتضح من هذه الدراسة أن كل عينة الدراسة، بما فيها البحرينيات بينت إدراكا بسيطرة الذكور في مجتمعاتهن، واعترفت معظمهن بأن التغير غير متوقع. أكثر من ذلك وافقت 93,3٪ من الكويتيات على أن يتولى أو يدير رب الأسرة الذكر شؤون المرأة مقابل 100٪، من النساء السعوديات، و88,7٪ من القطريات، و87,5٪ من الإماراتيات، و88,9٪ من البحرينيات، أي أن الذكر هو الذي يتخذ دوما القرارات الأسرية، وليس الإناث. يظهر من نتائج هذه الدراسة أن مشاركة المرأة ضعيفة في صنع القرارات الخاصة بالأسرة. ولكن من جهة أخرى، أصرت تقريبا كل العينة بالإجماع على أنها تُستشار في القرارات التي تؤثر في حياتهن كالزواج. فقد اتفقن 100٪ من البحرينيات على أنهن استشرن في مثل هذه القرارات في داخل أسرهن مقابل 90٪ من السعوديات، و85,5٪ من

[1] Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in :Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.),op.cit., pp.97-98.

القطريات، و75٪ من الإماراتيات[1]. وهذا يعني أن المرأة البحرينية سجلت أعلى نسبة في مجال الرجوع إليها في اتخاذ قرار يتعلق بحياتها مقارنة بباقي النساء من دول الخليج العربي.

وتأكيدا على ما تقدم من نتائج، أكدت دارسات أخرى تمتع الذكور بدور مسيطر ومهيمن في المجتمع الكويتي[2] ولعل من بين المظاهر الأخرى لتفوق الرجل على المرأة في مجال السلطة والمسؤولية هو قدرة الرجل على الحصول بأكثر من زوجة في حين لا تستطيع المرأة فعل ذلك، وقدرة الرجل في التهديد بالطلاق[3] وتعرض المرأة الكويتية، وخصوصا المطلقة، إلى أحكام شديدة في مجال الطاعة، وطاعة المرأة لأوامر زوجها دون نقاش أو اعتراض، ورغبة الرجال بزيادة إحكامهم، وسيطرتهم، وهيمنتهم على المرأة وعزلها[4].

يُخلص من تقدم من الدراسات الخليجية، إلى وجود تفرقة بين الذكور والإناث في السلطة والمسؤولية، أدت إلى تفوق الرجال على النساء في السلطة والمسؤولية في مجال الواجبات والمسؤوليات في الأسرة، والطلاق، والتعليم، وصنع القرارات، وإدارة شؤون المرأة، وتعدد الزوجات، والطاعة. وتتشابه نتائج هذه الدراسة مع تلك التي سبقتها، المصرية، والتونسية والجزائرية والأردنية.

أما على صعيد الدراسات العربية بشكل عام، توصلت دراسة عربية إلى أن الرجل يرى في زوجته وأخوته وأولاده امتدادا لنفسه، يتحدث عنهم، ويتخذ القرارات لهم، وهكذا يدمج الرجل أرادة العائلة في إرادته، وشيوع خاصية طاعة المرأة لزوجها وأبيها وأخيها وقريبها في المجتمعات العربية، ومسؤولية الرجل عن سلوك المرأة وليس العكس[5].

يُخلص من هذه الدراسة العربية الأخيرة إلى تفوق الرجل على المرأة في السلطة والمسؤولية في اتخاذ القرارات، والطاعة، والمسؤولية. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع تلك التي سبقتها.

يُخلص من كل ما تقدم على صعيد التفرقة بين الجنسين في مجال السلطة والمسؤولية، ومن جميع الدراسات العربية، المصرية والتونسية والجزائرية والأردنية والخليجية، والعربية عموماً، إلى تفوق الذكور (الأب، الزوج، الأخ الأكبر) على الإناث في السلطة والمسؤولية في التوجيه والتحكم في الصرف، وحل الخلافات العائلية، واختيار العريس للفتاة في الأسرة، وقرار الطلاق، واتخاذ القرارات عموما، والطاعة، وتحديد وظائف معينة للمرأة، وإحلال

---

(1) Ibid, pp.97-98.

(2) علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 86- 87، 90. أنظر كذلك: هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 52.

(3) Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in :Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit., pp.93, 95.

وأنظر كذلك: د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1983، ص 265.

(4) علي الطراح، مصدر سبق ذكره، ص 82، 86، 90- 91.

(5) ثريا التركي وهدى رزيق، مصدر سبق ذكره، ص 79- 81.

الأخ الأكبر محل الأب في حالة غيابه، وتوجيهه للأخوة الإناث وتمتعه بسلطة على أخوته الأصغر منه- ذكوراً وإناثا- وعلى أخوته البنات الأصغر منه والأكبر منه على السواء، والواجبات والمسؤوليات في الأسرة، والتعليم، وإدارة شؤون المرأة، وتعدد الزوجات، وتتشابه هذه الدراسات العربية الستة في النتائج التي توصلت إليها مما قد يؤشر أنها مجتمعات ذات خصائص مشتركة.

أن ما يؤخذ على بعض نتائج ما تقدم من الدراسات العربية في مجال تفوق الرجل على المرأة في المجتمعات العربية في السلطة والمسؤولية، نعم هناك تفوق للذكور على الإناث في السلطة والمسؤولية، لكن السؤال الذي يظهر هنا: إلا توجد هذه العلاقة نفسها بين المرأة والرجل في مجتمعات أخرى ؟ إلا تشعر المرأة الغربية، على سبيل المثال، بالتسلط عليها من صاحب العمل إذ تخلصت من سيطرة أهلها بالعيش خارج بيت أهلها بعد سن الثامنة عشر، ومن حكم الزوج نتيجة البقاء من دون زواج؟ إلا تنفذ العاملات قرارات صاحب العمل في المجيء والذهاب والتعليمات. ألا يتحكم صاحب العمل في البلاد الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية بالمرأة؟ ألا يفرض عليها قيود؟ إلا يؤدي عدم التزامها بقيود العمل بخسارتها لعملها؟. بطبيعة الحال، هناك في كل مكان رئيس ومرؤوس. وهناك مشرف وهناك منفذ، ولا يمكن أن تستقيم الحياة بدون ضوابط وقواعد وأوامر ناهية. فطالما تتنازل المرأة في الغرب عن جزء من حريتها لشخص ما كأن يكون صاحب العمل تطبيقا لقواعد العمل، فما الضير أن تتنازل المرأة العربية عن جزء من حريتها عن طريق أداء وظيفة حيوية ومشرفة مثل تربية الأطفال وتهيئة المتطلبات المنزلية مقابل استقرار الحياة الزوجية وسعادة الأسرة وأعداد جيل صالح يخدم المجتمع. وبلا شك فأنه بالمقابل يتنازل الرجل عن جزء من حريته من خلال الالتزام الذي يقع عليه في أعالت الأسرة. وقد يمكن القول أن خروج المرأة للعمل قد يعني انتقال السيطرة عليها من الرجل في البيت إلى صاحب العمل في الشغل. ونرى أن التغيرات المطلوبة حدوثها على صعيد المرأة في المجتمعات العربية ستصب لصالح الرأسمالية العالمية وبعض المجتمعات الأجنبية لأنها توفر لها عمالة رخيصة وتتحول سلطة الرجال على النساء إلى سلطة الرأسمالي، وتقود إلى تفكك المجتمعات العربية وحدوث اضطرابات اجتماعية سياسية فيها نتيجة تخلل النظام القيمي. وقد يقود انتقال السلطة من أسرتها إلى رب العمل إلى انتقال السلطة على الأمد البعيد من الصعيد الوطني إلى الشركات عابرات القوميات. مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الأبوية التقليدية السائدة في مجتمعات الخليج العربية لها ميزات ايجابية لا تتوفر مع الأبوية المستحدثة أو الغربية الرأسمالية، إذ تمتاز الأبوية التقليدية السائدة في المجتمعات العربية على احترام الوالدين، ومن هم اكبر سنا، والطاعة الراضية لا

من كل مصلحة مادية، والضيافة الحقة، والنفس السمحاء، والأيمان النقي من كل غاية [1].

فضلا عن ما تقدم، نعتقد أن محاولة أعطاء النساء حقوق متساوية للرجال في المجتمعات الغربية قد أدى إلى عدم رضا الذكور بذلك ومحاولتهم التخلص من تلك المساواة أو سيطرة النساء بالتنصل عن الزواج لأنه يبدو أنه يدخل ضمن نطاق الصراع البشري على السيطرة. والدليل على رأينا أنه بالرغم مما يشاع عن وجود المساواة بين الناس في أوربا كما في هولندا، على سبيل المثال، إلا أن الشائع اجتماعيا هنا في هولندا هو تمتع الأطفال بموقع الأسبقية على قمة الهرم الاجتماعي ثم المرأة يليها الكلب وأخيراً الرجل. وتؤكد النساء الهولنديات في كثير من المناسبات بأنها هي التي تتحكم في شؤون الأسرة وليس الرجل. أن ذلك يؤكد على ظاهرة الصراع بين الرجال والنساء من أجل السيطرة وألا لماذا لا يقبلوا، وهم الشعوب المتحضرة، بالمساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع الهولندي [2]؟ أن ما ذكرت من سلبيات عن مكانة المرأة في المجتمع الغربي والأمريكي لا تمنع من أيمان كاتب هذه الدراسة بضرورة تطور مكانة الإنسان في كل المجالات بشكل عام ومكانة المرأة بشكل خاص في المجتمعات الغربية بالإضافة إلى المجتمعات العربية على حد سواء.

ثالثا: التفرقة بين الجنسين في الحقوق: تشير بعض الدراسات العربية إلى أن هناك انتهاكات لحقوق المرأة أكثر من تلك التي يتعرض لها الرجل في المجتمعات العربية، وفي أكثر من مجال، كما في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل التعليم والحرية والكرامة الإنسانية والمساواة.

فعلى صعيد المجتمع الأردني، توصلت بعض الدراسات الأردنية إلى عدم وجود مساواة حقيقية بين المرأة والرجل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأن المرأة تعاني من أشكال مختلفة للاضطهاد بسبب الرجل، فلم تحصل المرأة على تعليم كافي، إذ يقر 47,6٪ من المبحوثين بضعف المستوى التعليمي للمرأة مقابل 42,43٪ ممن يقرون بوجود قيود على حرية المرأة، وإشارة 31,4٪ منهم إلى وجود ظلم واضطهاد على المرأة، وإشارة 16,9٪ منهم إلى وجود عدم مساواة بين الرجل والمرأة [3]. كما تبين وجود عنف نفسي ضد بعض النساء [4]، وتعرض بعض الزوجات في المجتمع الأردني إلى أشكال مختلفة من العنف الاجتماعي والجنسي والجسدي واللفظي والصحي والتهديد كافة. وخلصت الدراسة الأخيرة إلى أن العنف الاجتماعي من أكثر أشكال العنف انتشاراً، إذ بلغت الأهمية النسبية لوجوده 56٪. وحسب هذه الدراسة، يُعد حرمان المرأة من الخروج للعمل من أكثر أشكال العنف الاجتماعي شيوعاً، إذ بلغت نسبة وجوده 56,8٪، وتبين أن 97,3٪ من عينة الدراسة تعرضن لشكل واحد على

---

[1] حول خصائص الأبوية، راجع: د. هشام شرابي، مصدر سبق ذكره، ص 22.
[2] معايشة ميدانية للواقع الهولندي، 2008-2009 .
[3] د. موسى شتيوي، ود. أمل داغستاني، مصدر سبق ذكره، ص 64- 66، 72.
[4] غنان توفيق عبد الرحيم عبد الفتاح الحاج أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 22.

الأقل من أشكال العنف الاجتماعي الذي يشكل مقياس حرية المرأة ومساواتها بالرجل، وأن المرأة ما زالت تقمع وتقهر من قبل الرجل، وحسب هذه الدراسة يُعدّ العنف اللفظي ثاني أشكال العنف شيوعاً بين أفراد عينة الدراسة. إذ بلغت الأهمية النسبية لوجوده 53٪، فهو وسيلة التفريغ الأولى التي يبدأ بها الزوج بعد الحرمان الاجتماعي والصحي (حرمان المرأة تحديد عدد الأطفال الذي تريده) للزوجة، فالحرمان يبدأ أولاً ثم يتحول إلى صراخ وشتم وسب، ويعد الشتم أكثر أشكال العنف شيوعاً، وقد بلغت نسبة وجوده بين أفراد العينة 42٪، وأشارت النتائج إلى أن 70,4٪ من الزوجات (عينة الدراسة) قد تعرضن لشكل واحد، على الأقل، من أشكال العنف اللفظي. ويعد العنف الجسدي آخر مراحل العنف التي تمر بها المرأة وبلغت الأهمية النسبية لوجوده 30٪، ودلت النتائج على أن 43,5٪ من الزوجات تعرضن لشكل واحد، على الأقل، من أشكال العنف الجسدي [1].

يُخلص من الدراسات الأردنية الأربعة بأن المرأة في المجتمع الأردني تتمتع بحقوق أقل من الرجل في مجال المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما في عدم حصولها على تعليم كافٍ، ووضع قيود على حريتها، ومعاناتها من أشكال مختلفة من الظلم والاضطهاد والعنف.

أما على صعيد المجتمع اللبناني، توصلت دراسة لبنانية إلى أن المنع على الفتاة هو ضعف المنع على الفتى من ناحية، والامتثال عند الشابات هو أيضا ضعف الامتثال عند الشباب، لذلك حسب هذه الدراسة، فأن القمع الأبوي السلطوي يقابله الخضوع الأنثوي المضاعف بشكل مزدوج بالمقارنة مع وضع الشاب [2].

يُخلص من الدراسة اللبنانية بأن المنع على الفتاة وامتثالها لهذا المنع هما ضعف ما على الفتى. وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع بعض نتائج الدراسة السابقة.

وعلى صعيد المجتمع المصري، توصلت بعض الدراسات إلى سيادة بعض العادات الاجتماعية الملزمة للإناث، كعادة ختان الأنثى [3]، وأن المرأة تتعرض للكبت أكثر من الرجل منذ طفولتها حتى مماتها أضعاف نصيب الرجل، ويحظى الرجل بفرص أكثر من التعليم العالي والعمل في الحياة الواسعة خارج البيت وأكثر حساسية واستقلال من المرأة [4]، وتأكيد المجتمع على أهمية العذرية بالنسبة للفتاة وليس للفتى، ووجود ضغوطات نفسية سلبية عليها نتيجة التفرقة بينها وبين الذكور [5]، وتُعد الأنثى، وفقاً للدراسة نفسها، في نظر الذكر وسيلة

---

[1] أمل سالم، مصدر سبق ذكره، ص 91-92.
[2] د. عباس مكي، وزهير حطب، مصدر سبق ذكره، ص 220- 222.
[3] فوزية دياب، مصدر سبق ذكره، ص 336- 337.
[4] د. نوال السعداوي، مصدر سبق ذكره، ص 58-59.
[5] د.محمد عماد الدين إسماعيل وزملاءه، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، مصدر سبق ذكره، ص 176، 214.

نفسها، في نظر الذكر وسيلة للإشباع الجنسي فقط [1]. والانتقاد الذي يمكن أن يوجه إلى الدراسة الأخيرة هو إذا كانت المرأة لا تُعدّ وسيلة للإشباع الجنسي في الغرب إنسانة محترمة لماذا ترتفع نسب عدم الزواج، ونسب الطلاق بين المتزوجين، وتعدد علاقات المرأة الواحدة مع عدة رجال وعدم استقرار علاقاتها العاطفية بالنتيجة؟ [2]. ويستنتج من دارسة مصرية أخرى وجود انتقاص لحقوق المرأة، إذ تشير هذه الدراسة إلى أنه ينظر إلى المرأة حسب العرف القروي في مصر، عورة ينبغي سترها. فالأب حين يزوج ابنته فأنه "يداري عرضه" أو "يلمه"، وإذا أريد تحقير رجل وصف بأنه امرأة، ومن الشتائم أن يلقب الرجل باسم أمه. وإذا أهدرت امرأة عرضها، خضعت لعقاب شديد يصل إلى الموت، بينما لا يوجد هذا العقاب بالنسبة للرجل حتى ولو كان متزوجا [3].

ولكن تظهر لنا دراسة مصرية أخرى وجود حراك اجتماعي نحو إعطاء المرأة المصرية مزيدا من الحقوق في مجال سن الزواج وتوظيف المرأة وأجور العمل، والزواج بأكثر من امرأة، فقد توصلت هذه الدراسة إلى موافقة 45,2٪ من جمهور البحث على تحديد سن 18 سنة كحد أدنى لزواج الفتاة، وموافقة أكثر من 65,5٪ على توظيف المرأة مقابل رفض نسبة 17,2٪ من المبحوثين. ويرفض 78٪ من جمهور البحث تشجيع الزواج بأكثر من واحدة، ولا يوافق 56٪ من جمهور البحث على أن يأخذ الرجل أجرا اكبر من المرأة عن نفس العمل [4].

يُخلص من الدراسات المصرية الخمسة الأخيرة أن المرأة لها حقوق أقل من الرجل في المعاملة، والتعليم العالي والعمل في الحياة الواسعة خارج البيت، والاستقلال، والحرية الجنسية. وتتشابه نتائج هذه الدارسة مع بعض ما سبقتها.

وعلى صعيد مجتمعات المغرب العربي، توصلت دراسة ليبية إلى أن المرأة أكثر تعرضا للظلم والتهميش وعدم الاحترام والحرمان من الميراث [5]، وحسب دراسة جزائرية لم يكن للمرأة أي رأي أو اختيار في أمر الزواج، وفي أحد فترات المجتمع الجزائري، كانت المرأة محرومة من التعليم، ولا يحق لها دخول الكتّاتيب ولا الزوايا التعليمية، وفي الوقت الحاضر تقل نسبة الإناث في التعليم مع تقدم المستوى التعليمي لسرعة تزوج الفتيات في سن مبكرة والاكتفاء بالابتدائية، وتجري محاولات إقناع المرأة بعدم المطالبة بنصيبها من الميراث، وخلصت الدراسة الجزائرية إلى أن في كل من المشرق والمغرب العربيين يبقى خلف الإناث كمضايقة يتوارثها الأجيال، وخضوعها للمرافقة والحماية والمراقبة عكس الرجل [6].

---

[1] د. محمد عماد الدين إسماعيل وزملاءه، كيف نربي أطفالنا؟، مصدر سبق ذكره، ص 192.
[2] رعد حافظ سالم، معايشة ميدانية للواقع الأمريكي والأوربي، 2000- 2004، 2008-2009.
[3] د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص 31- 32.
[4] محمد أحمد بيومي، مصدر سبق ذكره، ص 147.
[5] يوسف عمر الغزال، مصدر سبق ذكره، ص 134، 137.
[6] نصيرة عقاب، مصدر سبق ذكره، ص 30، 31، 35، 52، 122- 123.

يُخلص مما تقدم على صعيد الدراسات الليبية والجزائرية إلى وجود تفرقة بين الجنسين في مجال الحقوق لصالح الرجل في المعاملة الإنسانية، والميراث، والزواج، والتعليم، والمنزلة الاجتماعية، وحرية الحركة والتصرف. وتتشابه بعض نتائج هذه الدراسات مع نظيراتها السابقات الأردنية واللبنانية والمصرية.

أما على صعيد مجتمعات الخليج العربية، توصلت دراسة خليجية إلى أنه بالرغم من محاولة القوانين الطموحة الصادرة من النظم السياسية، كما في البحرين والكويت وقطر، تحت تشجيع وضغط من البيئة الأجنبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، التي شرعت لحماية حقوق المرأة والاتفاقيات التي كفلت المساواة بين الرجل والمرأة في مجتمعات الخليج العربية، والتقدم الاجتماعي والصناعي الذي تعيشه، إلا أنه يُعتقد أن أحوال المرأة اليوم لا تختلف كثيراً عن قبل، واكبر مؤشر على ذلك، كما يقدم أصحاب هذا الرأي، هو غياب قانون الأحوال الشخصية، واستمرار النظرة غير المنصفة للمرأة واعتبارها اقل شأناً من الرجل، وتعرضها للعنف الأسري [1]. هذا رغم وجود فقرات دستورية في الدستور البحريني، على سبيل المثال، تنص على أن " الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الأصل أو اللغة او الدين أو العقيدة " [2].

يُخلص من ما تقدم، أن المرأة في مجتمعات الخليج العربية لها حقوق أقل من الرجل في الحقوق الشخصية، والمعاملة الإنسانية، والأحوال الشخصية.

وعلى صعيد المجتمع اليمني، توصلت دراسة يمنية إلى التركيز ينصب على تعليم الذكور دون الإناث في المجتمع اليمني [3]. وهذا يعني أن المرأة لها حقوق أقل من الرجل في مجال التعليم. أما على صعيد الدراسات التي تناولت عموم المجتمعات العربية، فأن نتائجها تتطابق مع ما تقدم من الدراسة اليمنية، إذ توصلت إلى عدم وجود اهتمام كافي بتعليم المرأة [4].

يُخلص مما تقدم، على صعيد الدراسات اليمنية وعموم الدراسات العربية إلى عدم حصول المرأة على فرص كافية في التعليم.

ولكن ما يؤخذ على هذه الدراسات العربية، أن بعضها متأثر بالكتابات الغربية دون النظر إلى خصوصيات واقع المرأة في المجتمعات العربية، وفي هذا المجال ترى أحدى الدراسات العربية أن الباحث يواجه في الدراسات المقارنة لقضايا المرأة مشكلة المصطلحات مثل الاستقلال (Independence) والمساواة (Equality)، والتحرر (Liberation) التي هي محددة ثقافيا، ولا ينطبق معناها على كل المجتمعات. فعند الحديث مثلا عن الاستقلال، فأن

---

[1] هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 119- 120.

[2] المادة (18) ، الباب الثالث من الدستور البحريني المعدل العام 2002 . حول هذه المادة، راجع: المصدر نفسه، ص 157.

[3] رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، ص 734.

[4] د. السيد عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 49.

النساء في مجتمعات الخليج العربية، على سبيل المثال، يعيشن مع عوائلهم قبل الزواج، وأحيانا حتى بعد الزواج، إذ يعيش حوالي 70٪ من أفراد العينة مع عوائلهم الممتدة. لذلك قد تكون قضية الاستقلال التي تستخدم في توجيه النقد إلى وضع المرأة في هذه المجتمعات موضع نقاش وفاقدة لأسسها. أما فيما يتعلق بتحرر المرأة فبقدر ما يتعلق الأمر بأهداف حركات التحرر النسائية في الغرب فهو ذات علاقة بسعيهن لتحقيق المساواة الاقتصادية مع الرجل، أي بنضالهن في تحقيق دفع متساوي للعمل نفسه لكلا الجنسين. أما الحديث عن مجتمعات الخليج العربية فإنه صحيح أن هناك محاباة ثقافية ضد النساء العاملات خارج البيت، ولكن النساء ليست بحاجة إلى عمل من أجل المعيشة، لأنهن ببساطة يتلقين العناية الكافية من أسرهن. لذلك فالحديث عن المساواة الاقتصادية في دول الخليج العربية هي ليست قضية ذات صلة [1] ولا يمكن الاعتماد عليها لتوجيه نقد إلى وضع المرأة على أساسها.

يُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب، ومن جميع الدراسات العربية، الأردنية والمصرية واللبنانية والليبية والجزائرية واليمنية والخليجية وعموم الدراسات التي تناولت المجتمعات العربية ككتلة واحدة، إلى تمتع الرجل بحقوق أكثر من المرأة في الحقوق الشخصية والاقتصادية والاجتماعية، كالتعليم والحرية الجنسية وحرية الحركة والتصرف والتعرض للعنف والعمل والتسلط الأبوي. وقد يمكن أن نضيف بناء على دراستنا في هذا المبحث إلى تفوق الرجل على المرأة في الحقوق في مجال الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، والمنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، وتتشابه معظم هذه الدراسات في معظم النتائج التي توصلت إليها مما قد يؤشر تشابه هذه المجتمعات في خصائصها.

فضلا عن ما تقدم، يُخلص في هذا المطلب إلى أنه وجهت انتقادات إلى نتائج بعض الدراسات العربية والمتأثر بعضها بالدراسات الغربية كون بعض المصطلحات الغربية كالاستقلال والمساواة والتحرر لا تنطبق على وضع المرأة في المجتمعات العربية.

وما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المبحث إلى وجود تفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف حيث يُعدّ الرجل أفضل من المرأة في مجال الخصائص الشخصية، كالتركيبة العضوية، والقوة العضلية والعقلية، والتقدير الذاتي، والثقة بالنفس، والشخصية، والقيادة والموضوعية، والشجاعة، والخضوع، والمحافظة، ووجود تفرقة في توزيع الوظائف تتمثل باقتصار دور المرأة على عمل البيت كزوجة/أم، والقيام بأعمال المنزل كأعداد الأكل والتنظيف وغسل الملابس، وتربية الأطفال، ورعاية الزوج، وإنجاب الذكور، والمكوث في البيت، والعمل في الحقل العائلي أو البيت،

---

[1] Ahmad J. Dhaher & Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in :Tawfic E. Farah & Yasumasa
Kuroda (eds.), op.cit., p.104

الأطفال، ورعاية الزوج، وإنجاب الذكور، والمكوث في البيت، والعمل في الحقل العائلي أو البيت، وعدّ البيت مكانها الوحيد، وترك العمل حين الزواج، في حين تتركز وظيفة الرجل كأب وزوج وعمله خارج المنزل، ووجود تفرقة في حرية الحركة والتصرف حيث أدت تلك التفرقة إلى تضييق حرية الحركة والتصرف للمرأة بدرجة أكبر من تلك المفروضة على الرجل كما في مجالات الاختلاط مع الذكور، والاحتشام، وقضاء وقت الفراغ، واختيار الأصدقاء، والجلوس مع الضيوف، وممارسة الألعاب، والخروج من المنزل، واتباع الأوامر، والعمل، والتعليم، والذهاب إلى السينما أو المسرح، والخروج للشراء وزيارة الصديقات والأقارب والمسجد، ومصاحبة الفتيان قبل الزواج. مع وجود بعض المؤشرات على حراك أو تغير طفيف كما في زيادة نحو مزيدا من خروج المرأة للعمل والتعليم واختلاط المرأة بالرجل في العمل والدراسة في الجامعات.

فضلا عن ما تقدم، يُخلص من هذا المبحث إلى وجود تفرقة بين الذكر والأنثى في المجتمعات العربية لصالح الذكور في المنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، والحقوق، كما في المركز الاجتماعي، والميلاد، وحمل الاسم، والضبط والمراقبة والحماية الاجتماعية، والتسامح، والحنان، والعطف، والحقوق، مع الإشارة إلى جود حراك اجتماعي وتغيراً نحو مزيداً من المنزلة الاجتماعية للإناث، وتفوق الذكور (الأب، الزوج، الأخ الأكبر) على الإناث في السلطة والمسؤولية في التوجيه والتحكم في الصرف، وحل الخلافات العائلية، واختيار العريس للفتاة في الأسرة، وقرار الطلاق، واتخاذ القرارات عموما، والطاعة، وتحديد وظائف معينة للمرأة، وإحلال الأخ الأكبر محل الأب في حالة غيابه، وتوجيهه للأخوة الإناث وتمتعه بسلطة على أخوته الأصغر منه- ذكوراً وإناثا- وعلى أخوته البنات الأصغر منه والأكبر منه على السواء، والواجبات والمسؤوليات في الأسرة، والتعليم، وإدارة شؤون المرأة، وتعدد الزوجات، وتمتع الرجل بحقوق أكثر من المرأة في الحقوق الشخصية والاقتصادية والاجتماعية، كالتعليم والحرية الجنسية وحرية الحركة والتصرف والتعرض للعنف والعمل والتسلط الأبوي. وقد يمكن أن نضيف بناء على دراستنا في هذا المبحث إلى تفوق الرجل على المرأة في الحقوق في مجال الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، والمنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية.

وتتشابه جميع الدراسات العربية في هذا المبحث في معظم النتائج التي توصلت إليها مما قد يؤشر أنها مجتمعات ذات خصائص مشتركة.

ونخلص في هذا المبحث أيضا إلى أنه وجهت انتقادات إلى الدراسات الغربية والعربية المتأثرة بها في المبالغة في الإشارة إلى مظاهر التفرقة بين الجنسين لصالح الذكور في المجتمعات العربية انطلاقا من رأينا بوجود نسبة معينة للتفرقة في أي مجتمع سواء بين الجنسين أو الجنس الواحد بشكل تصب لجنس معين أو فئة معينة في الخصائص الشخصية وتوزيع الوظائف وحرية الحركة والتصرف والمنزلة الاجتماعية والسلطة والمسؤولية والحقوق.

ما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم في نهاية هذا الفصل أن التنشئة الاجتماعية السياسية هي العملية التي يكتسب الفرد بواسطتها النمو الحياتي والعواطف والمشاعر والمعارف والمعايير والمعتقدات والقيم والمواقف والأحكام والثقافة التي تؤثر في سلوكه الاجتماعي السياسي معاً. وتتم عملية التنشئة الاجتماعية السياسية بواسطة هيئات أولية وثانوية، وتتأثر عملية وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية، وهي تؤدي وظائفها، بعوامل عديدة كالعوامل الحياتية والعوامل البيئية، أما التفرقة بين الجنسين فهي نوع من أنواع التنشئة الاجتماعية التي تستند إلى جنس الفرد كونه أنثى أو ذكر بشكل قد يقود إلى تحيز لصالح الذكر على حساب الأنثى أو العكس في مجالات الحياة المختلفة كما في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما يقود إلى سلوك اجتماعي سياسي للأنثى يختلف عن ندها الذكر، وتؤثر عوامل وظروف ومتغيرات عديدة في التفرقة بين الجنسين، ومن المحتمل أن يكون لها أبعاداً سياسية.

فضلا عن ما تقدم، ما يُخلص إليه في هذا الفصل إلى وجود مظاهر للتفرقة بين الجنسين في ستة مجالات هي الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، والمنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، والحقوق حيث يُعدّ الرجل أفضل من المرأة في مجال الخصائص الشخصية، كالتركيبة العضوية، والقوة العضلية والعقلية، والتقدير الذاتي، والثقة بالنفس، والشخصية، والقيادة والموضوعية، والشجاعة، والخضوع، والمحافظة، ووجود تفرقة في توزيع الوظائف تتمثل باقتصار دور المرأة على عمل البيت كزوجة/أم، والقيام بأعمال المنزل كأعداد الأكل والتنظيف وغسل الملابس، وتربية الأطفال، ورعاية الزوج، وإنجاب الذكور، والمكوث في البيت، والعمل في الحقل العائلي أو البيت، وعدّ البيت مكانها الوحيد، وترك العمل حين الزواج، في حين تتركز وظيفة الرجل كأب وزوج وعمله خارج المنزل، ووجود تفرقة في حرية الحركة والتصرف حيث أدت تلك التفرقة إلى تضييق حرية الحركة والتصرف للمرأة بدرجة أكبر من تلك المفروضة على الرجل كما في مجالات الاختلاط مع الذكور، والاحتشام، وقضاء وقت الفراغ، واختيار الأصدقاء، والجلوس مع الضيوف، وممارسة الألعاب، والخروج من المنزل، وأتباع الأوامر، والعمل، والتعليم، والذهاب إلى السينما أو المسرح، والخروج للشراء وزيارة الصديقات والأقارب والمسجد، ومصاحبة الفتيان قبل الزواج. مع وجود بعض المؤشرات على حراك أو تغير طفيف كما في زيادة نحو مزيدا من خروج المرأة للعمل والتعليم واختلاط المرأة بالرجل في العمل والدراسة في الجامعات.

فضلا عن ما تقدم، يُخلص في هذا الفصل إلى وجود تفرقة بين الذكر والأنثى في المجتمعات العربية في مجال المنزلة الاجتماعية لصالح الذكور في المركز الاجتماعي، والميلاد، وحمل الاسم، والضبط والمراقبة والحماية الاجتماعية، والتسامح، والحنان، والعطف، والحقوق، مع الإشارة إلى جود حراك اجتماعي وتغيراً نحو مزيداً من المنزلة الاجتماعية للإناث، ووجود تفوق الذكور (الأب، الزوج، الأخ الأكبر) على الإناث في السلطة والمسؤولية في التوجيه

والتحكم في الصرف، وحل الخلافات العائلية، واختيار العريس للفتاة في الأسرة، وقرار الطلاق، واتخاذ القرارات عموما، والطاعة، وتحديد وظائف معينة للمرأة، وإحلال الأخ الأكبر محل الأب في حالة غيابه، وتوجيهه للأخوة الإناث وتمتعه بسلطة على أخوته الأصغر منه- ذكوراً وإناثا- وعلى أخوته البنات الأصغر منه والأكبر منه على السواء، والواجبات والمسؤوليات في الأسرة، والتعليم، وإدارة شؤون المرأة، وتعدد الزوجات، ووجود تفرقة في الحقوق حيث يتمتع الرجل بحقوق أكثر من المرأة في الحقوق الشخصية والاقتصادية والاجتماعية، كالتعليم والحرية الجنسية وحرية الحركة والتصرف والتعرض للعنف والعمل والتسلط الأبوي. وقد يمكن أن نضيف بناء على دراستنا في هذا المبحث إلى تفوق الرجل على المرأة في الحقوق في مجال الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، والمنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية.

فضلا عن ما تقدم، نخلص إلى أنه بالرغم من النتائج التي توصلت إليها الدراسات العربية في هذا الفصل، إلا أنه ترد بعض التحفظات والانتقادات لها فلا زالت هناك تفرقة بين الجنسين في أفضل المجتمعات التي تدعي عدم وجود تفرقة بين الجنسين كالمجتمعات الغربية وفي مجالات عديدة كالمعاملة الإنسانية وضمان حياة زوجية مستقرة وارتفاع نسبة الطلاق وقلة الولادات وغير ذلك ولم تأخذ بعض الدراسات الغربية والعربية المتأثرة بالكتابات الغربية خصوصيات واقع المرأة في المجتمعات العربية كما في احتمال عدم انطباق مصطلحات مثل الاستقلال والمساواة والتحرر الخاصة بالمرأة الغربية على وضع النساء في المجتمعات العربية.

وتتشابه معظم الدراسات في هذا المجال في معظم النتائج التي توصلت إليها مما قد يؤشر تشابه واشتراك هذه المجتمعات في الخصائص المكون لها.

وبعد أن تعرفنا على مفهوم ومظاهر التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية يتطلب الأمر دراسة وتحليل أصل وجذور هذه المظاهر أو أسبابها، وهذا ما ينقلنا إلى الفصل الثاني من هذه الدراسة.